

الصندوق
الصناعي



صندوق التنمية الصناعية السعودي
Saudi Industrial Development Fund

برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات
اللوجيستية



نُمكن لِتَـصنِـع



التقرير
السنوي
2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)



صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع



الصندوق
الصناعي
صندوق التنمية الصناعية السعودي
Saudi Industrial Development Fund



المحتويات

8	مجلس الإدارة
10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
12	كلمة المدير العام
14	الهيكل التنظيمي للصندوق الصناعي
17	تعزيز المحتوى المحلي كأداة للتنمية الاقتصادية بالمملكة
25	اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي
35	استعراض أداء الصندوق الصناعي
55	قطاع الخدمات اللوجستية
63	إحصاءات النشاط الإقراضي للصندوق الصناعي للعام العالي 1440/1439هـ (2018م)



الرؤية

المساهمة في أن تكون المملكة العربية السعودية دولة صناعية متطورة عبر تقديم حلول مالية واستشارية.

الرسالة

دعم وتنويع الاقتصاد السعودي من خلال المساعدة على تشكيل القطاعات الصناعية، وتطوير المؤسسات التنافسية، ودعم المبادرات الاستراتيجية.

القيم

- المبادرة في التنمية.
- الشراكة في النمو.
- المسؤولية في الاستثمار.
- الخبرة في الاستشارات.
- النجاح في الصناعة.

مجلس الإدارة





رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي
معالي المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح
وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية



عضو مجلس الإدارة
**سعادة الأستاذ
عبدالله بن صالح العريفي**
وكيل وزارة المالية المساعد
لشؤون الميزانية والتنظيم
المكلف



عضو مجلس الإدارة
**سعادة الدكتور
عابد بن عبدالله السعدون**
وكيل وزارة الطاقة والصناعة
والثروة المعدنية لشؤون
الشركات



عضو مجلس الإدارة
**معالي المهندس
عبدالعزیز بن عبدالله الکريم**
نائب وزير الطاقة والصناعة
والثروة المعدنية لشؤون
الصناعة



عضو مجلس الإدارة
**معالي الأستاذ
ياسر بن عثمان الرميان**
المشرف على صندوق
الاستثمارات العامة

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة



يتميز التحول الهيكلي الذي تستهدفه «رؤية المملكة 2030» بأنه واسع وعميق.. يمس كل مكونات بناء الدولة الحديثة.. حيث بدأ يؤتي ثماره بوصول الناتج المحلي إلى أرقام قياسية أتاحت رصد أكبر ميزانية إنفاق في تاريخ المملكة.

وقفز الاقتصاد السعودي قفزات نوعية مشهودة على مستويات كفاءة الأداء.. مما كان له أثره الإيجابي على الميزان التجاري للدولة الذي حقق فائضاً.. كما حققت مؤشرات أداء القطاع الصناعي السعودي لعام 2018م كامل المستهدفات المتوقعة منها.. وخصوصاً في قطاع الصناعات التحويلية، وقيمة الصادرات الصناعية غير النفطية، وتشجيع العمالة الوطنية، وارتفاع متوسط القيمة المضافة لكل عامل في تلك القطاعات.. وذلك نتيجة الإصلاحات الهيكلية المستمرة التي تدفع باتجاه تحقيق أهداف «رؤية المملكة 2030».

إن النتائج الاستثنائية التي حققها الصندوق خلال عام 2018م تدعو للفخر.. فقد أطلق الصندوق مع مطلع العام الماضي (26) مبادرة.. تمثل النواة الأولى لبرنامج التحول الاستراتيجي للصندوق.. وبنهاية العام أنهى العمل على أكثر من (60) مبادرة تدعم برامج التحول المستهدفة.. وتحقق أحد أبرز مستهدفات الصندوق الأساسية وهو وضع العميل موضع الأولوية.. لبناء شراكة معه تحقق الأثر التنموي المطلوب في جميع القطاعات المستهدفة.

لقد شكلت أهداف «رؤية المملكة 2030» مستهدفات الصندوق.. وتمت صياغة استراتيجيته على أساس أن يصبح هو المحرك الرئيسي للقطاع الصناعي السعودي.. وضّبت مبادراته في الاتجاهات التي تمكنه من لعب دور الممكن المالي «لبرنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية».. وتمت مواءمة برامجه ومبادراته مع أهداف «البرنامج» لتغطية المتطلبات المالية لجميع القطاعات المستهدفة.. بما في ذلك قطاعات الطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية بالإضافة إلى الصناعة.

وفور الإعلان عن أن الصندوق الصناعي هو الممكن المالي «للبرنامج» تمت زيادة رأس مال الصندوق إلى (105) مليار ريال.. وذلك من أجل تعزيز قدراته على التوسع.. وتطوير خدماته لتشمل قطاعات «البرنامج» كافة.. هذه المهمة المنوطة بالصندوق والتي تهدف إلى تعظيم المحتوى المحلي.. تعطي مؤشراً على مدى أهمية الدور المطلوب أن يلعبه الصندوق في تحقيق أهداف الرؤية.

كما اشتملت استراتيجية الصندوق على مبادرات غايتها تسهيل إجراءات الإقراض والصرف، وتحفيز الاستثمار الأجنبي، وتحفيز الشركات للطرح العام، وإطلاق برامج الخصخصة، وتعظيم المحتوى المحلي، وتطوير المنتجات الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في تقنيات البناء الحديثة، وعقد شراكات استراتيجية محلية ودولية، وتطوير القوى البشرية، كما تم إنشاء مكتب التحول بالصندوق لحوكمة خطة التحول، ولتقديم الدعم لفرق المبادرات والتنسيق بينها، وتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص وعملاء الصندوق.

في هذا التقرير أتقدم بعميق الامتنان والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين على التوجه الحاسم لتحويل بلادنا إلى بلد صناعي متقدم.. يوفر الاستقرار والازدهار والنمو المستدام.. وعلى الدعم المستمر للصندوق وبرامجه.. كما أتقدم بالشكر والتقدير لجميع الزملاء في مجلس الإدارة ومنسوبي الصندوق لما يبذلونه من جهود لاحت تباشير نتائجها بما ييسر ولله الحمد.

م/ خالد بن عبد العزيز الفالح

وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

ورئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي

كلمة المدير العام



جسّد إطلاق "برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية" نقلة تنموية مهمة حيث جاء بمثابة تأكيد على الدور المحوري للصناعة في "رؤية المملكة 2030". مما حثّ تطوير استراتيجية الصندوق لتتواءم مع المتطلبات المالية للبرنامج. ومن ذلك زيادة رأسمال الصندوق من (65) مليار ريال إلى (105) مليار ريال، وأصبحت استراتيجية الصندوق تقوم على تقديم منتجات وخدمات متكاملة تلبي بشكل شامل وسريع احتياجات العملاء، مع العمل على تحقيق التنمية والحفاظ على الاستدامة المالية وتحفيز الاستثمار النوعي، من خلال تشكيل منظومة شراكات استراتيجية لتبادل المعرفة والخبرات. تدار تحت ظل حوكمة عالية.

ومنذ إعلان الدولة أن الصندوق هو الممكن المالي الرئيسي للبرنامج كان التزاماً بإطلاق مجموعة برامج ومشاريع تهدف إلى تعزيز المحتوى المحلي.. وتستجيب لمتطلبات المرحلة بالكفاءة المطلوبة لتحقيق ذلك الهدف.. ومن تلك البرامج: "برنامج كفاءة الطاقة" ومهمته رفع كفاءة استخدام الطاقة، و"برنامج التحول الرقمي" الذي يدفع نحو استخدام التقنيات الحديثة لتحسين إنتاجية المشاريع القائمة، و"برنامج آفاق" بهدف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد المحلي، و"برنامج توظيفين" ومهمته دعم فرص توظيفين سلاسل الإمداد.

وقد واصل الصندوق نشاطه الإقراضي بوتيرة عالية. حيث كان (2018م) عاماً استثنائياً حقق الصندوق خلاله رقماً قياسياً منذ إنشائه فيما تم صرفه وما تم تسديده خلال عام واحد. وبلغت الأرقام فقد بلغت اعتمادات الصندوق خلال العام المالي (2018م) (9,440) مليون ريال لتمويل (134) قرصاً صناعياً.. منها (110) قروض لمشاريع صناعية جديدة و(24) قرصاً لتوسعة مشاريع صناعية قائمة.. إجمالي استثماراتها (38,4) مليار ريال.

في نفس الوقت، تنامت حصة المشاريع الصناعية الجديدة بصورة أكبر خلال عام (2018م).. منها نسبة عالية تقع في المناطق والمدن الواعدة حيث بلغت (44%) من إجمالي عدد القروض و(72%) من إجمالي قيمة القروض.. مما يعتبر قفزة عالية في عدد وقيمة القروض مقارنة بالأعوام السابقة التي لم تكن تتجاوز (14%).

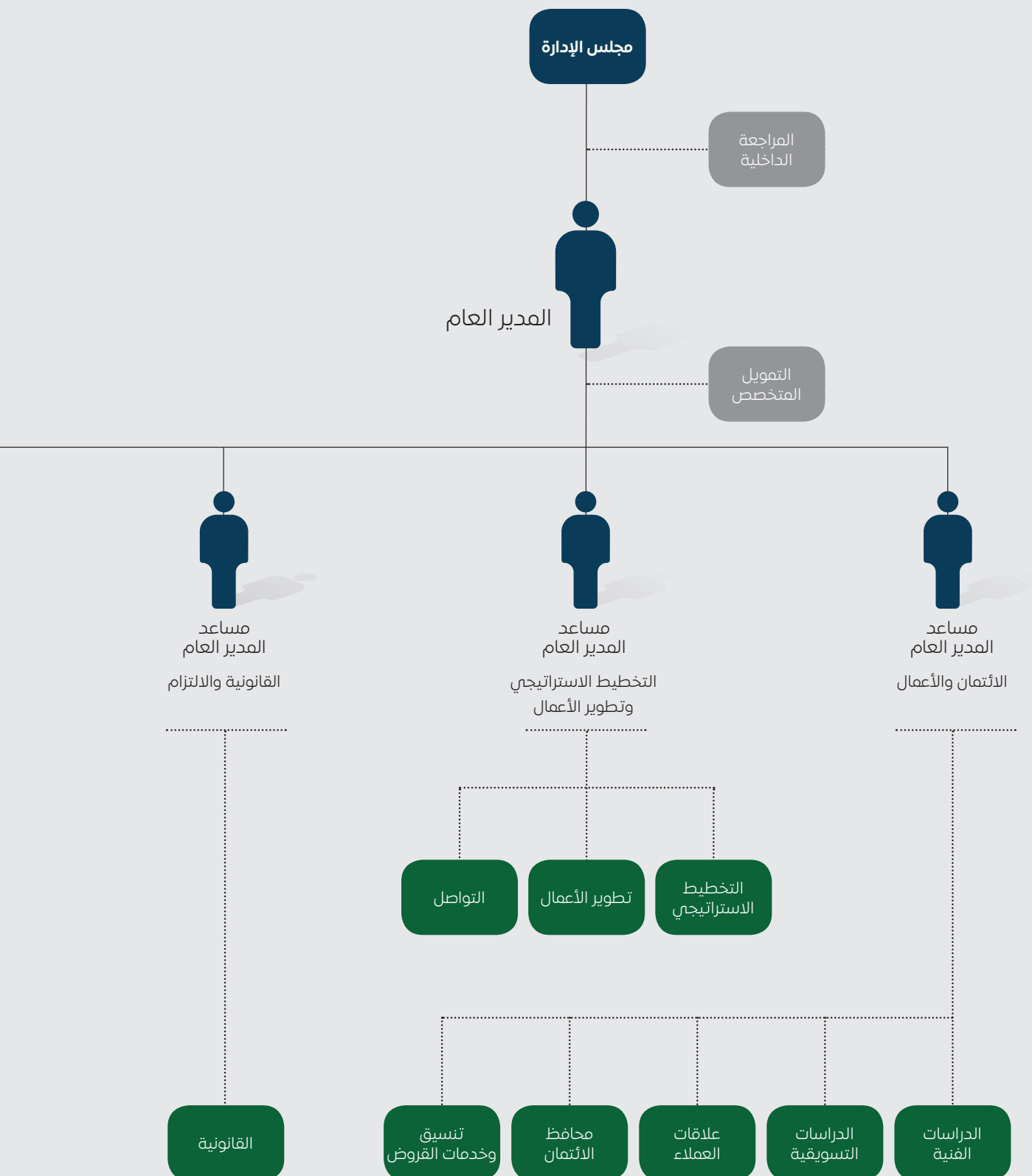
ولعب الصندوق منذ إنشائه عام (1974م) دوراً بارزاً في تنمية القطاع الصناعي السعودي.. فقد قدم حتى نهاية عام (2018م) قرضاً بقيمة (157,3) مليار ريال، ساهمت في إنشاء (3218) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (1132) مشروعاً صناعياً قائماً في مختلف أنحاء المملكة.

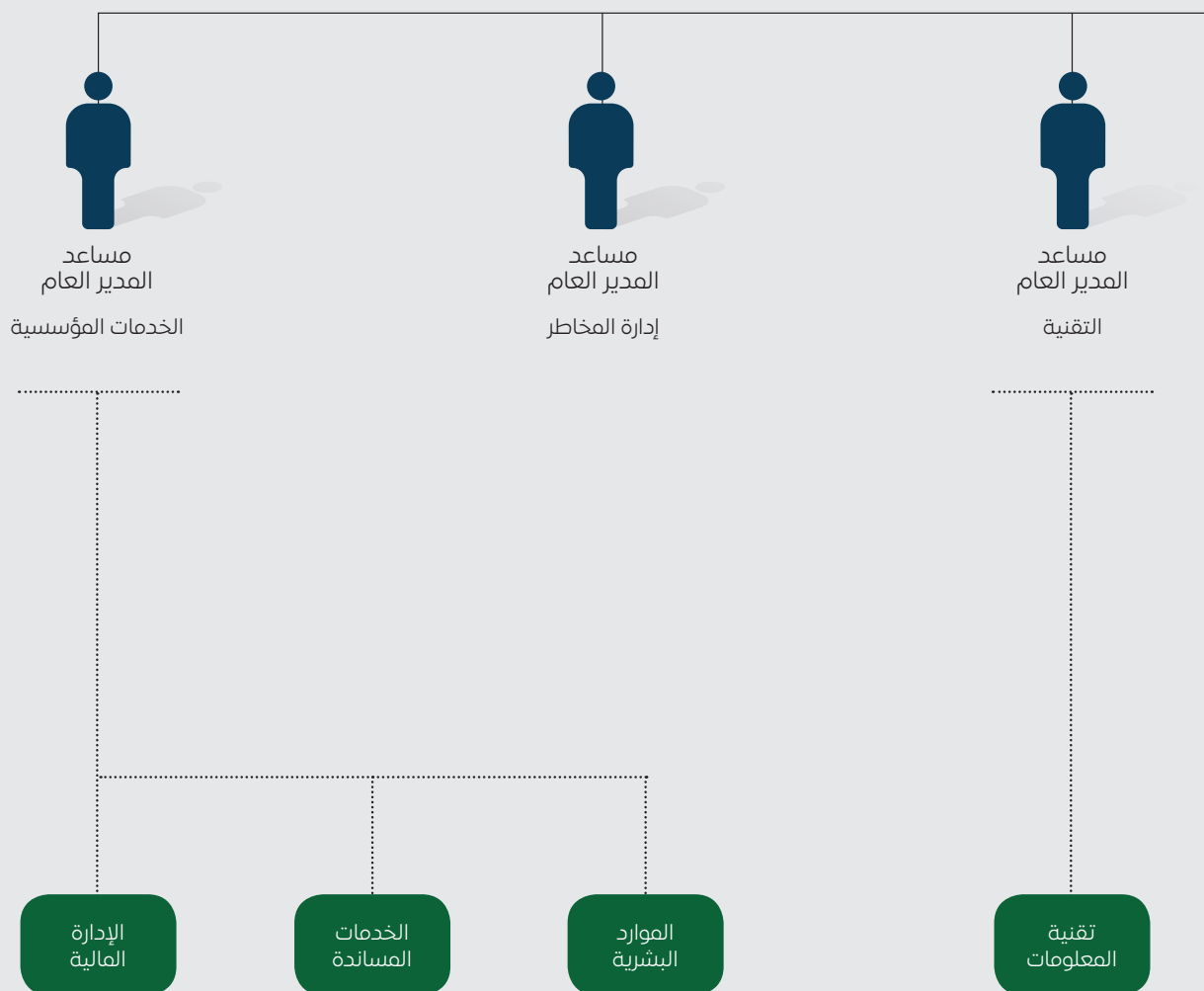
كذلك فإن من أبرز ما تحقق خلال عام (2018م) استكمال بناء هيكل الصندوق.. استجابة للدور الجديد الذي أوكل للصندوق حيث تم التوسع في مهامه.. وأُيِّيت به مسؤوليات كبيرة تستدعي تعزيز البناء الداخلي له.. مع الاستمرار في تطوير الموارد البشرية باستقطاب كوادر ذات كفاءات عالية وبالتدريب النوعي المتخصص.. كذلك تمت مراجعة الأنظمة وإجراءات العمل الإدارية والمالية وأنظمة الاتصال المؤسسي للصندوق.. أما على مستوى خدمة الشركاء فإن أبرز أهداف الاستراتيجية هو وضع العميل على قمة الأولويات.

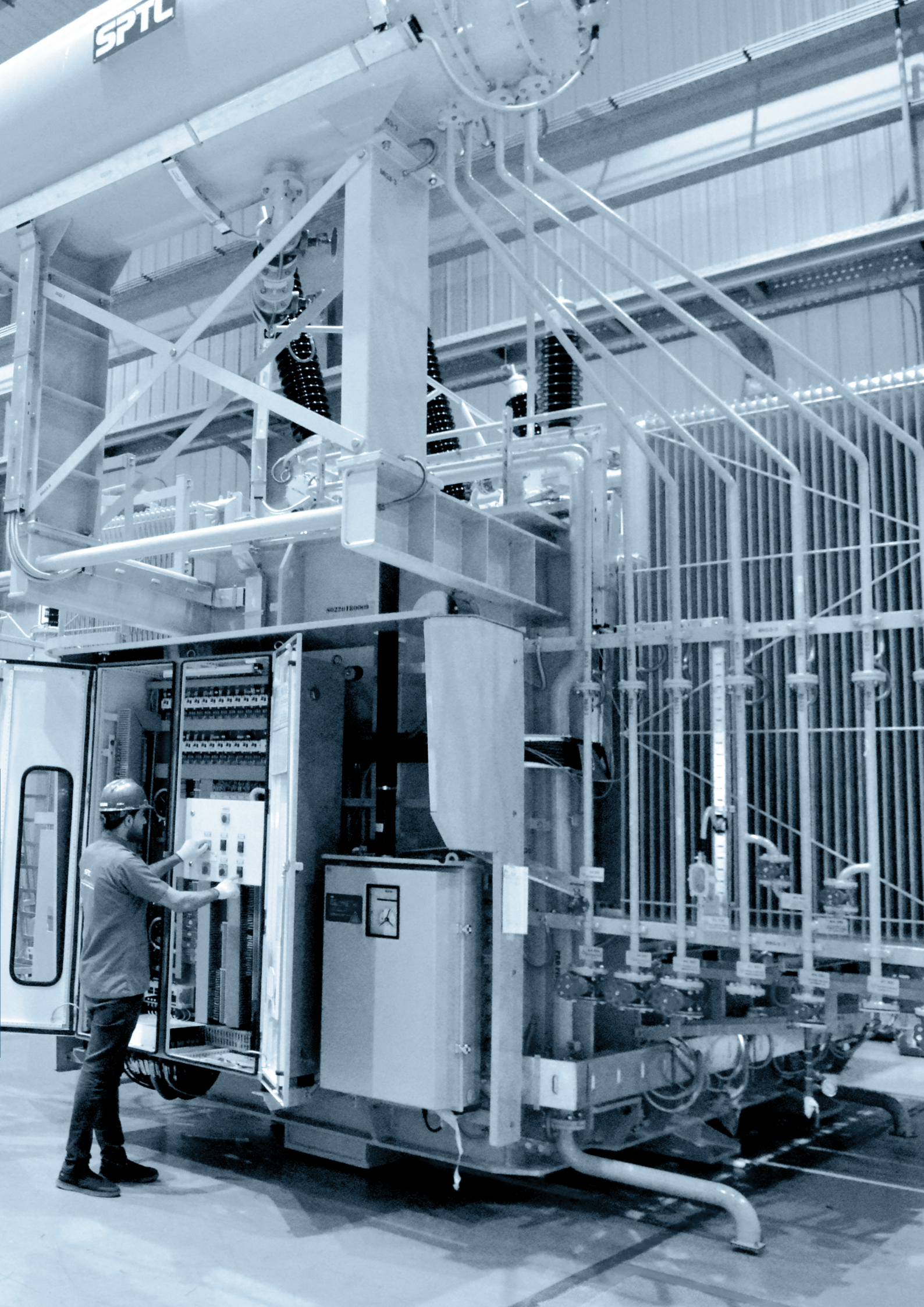
الدكتور / إبراهيم بن سعد المعجل

المدير العام لصندوق التنمية الصناعية السعودي

الهيكل التنظيمي للصندوق الصناعي









تعزير المحتوى المحلي كأداة للتنمية الاقتصادية بالمملكة



تعزيز مساهمة القطاع الخاص

وضعت المملكة أهدافاً للتنمية الاقتصادية في إطار رؤية المملكة 2030، وتتضمن هذه الأهداف نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص غير النفطي، وتقليل معدلات البطالة. ويعد تعزيز المحتوى المحلي إحدى أهم الأدوات الممكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف. ويمكن أن يعرف المحتوى المحلي بأنه إجمالي ما يتم إنفاقه على عوامل الإنتاج المحلية ومنها العمالة، ويشمل ذلك تدريبهم وزيادة قدراتهم الإنتاجية، والسلع والخدمات، ومنها السلع الوسيطة، ويشمل ذلك دعم الموردين المحليين وزيادة طاقاتهم، بالإضافة إلى الأصول المنتجة والتكنولوجيا المصنعة داخل المملكة. وفي سبيل ذلك تم إنشاء وحدة هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية بهدف تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز المحتوى المحلي.

المبررات الاقتصادية لرفع نسبة المحتوى المحلي:

- قامت العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية بتضمين رفع نسبة المحتوى المحلي ضمن سياساتها الصناعية منذ عام 1940م، وتراوحت أهدافها الرئيسية بين تحقيق التنمية الصناعية، رفع المستوى التكنولوجي، خلق قيمة مضافة، إيجاد فرص العمل وما إلى ذلك. واتجهت العديد من الدول بعد الأزمة المالية العالمية في 2008م إلى تبني سياسات المحتوى المحلي في محاولة لتحسين وضع العمالة المحلية والأداء الصناعي. وتشير بعض الدراسات إلى أن سياسة المحتوى المحلي تستخدم في أكثر من 90% من الدول الغنية بالموارد الطبيعية.
- وتستخدم في سياسة المحتوى المحلي عدة أدوات لتحقيق غاياتها عبر التشريعات والأنظمة الحكومية من أهمها: اشتراط استخدام مستويات معين من عوامل الإنتاج المحلية كحد أدنى، وتقديم معاملة تفضيلية للموردين المحليين، وتضمين متطلبات المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية، أو في الحصول على الدعم أو الإعفاءات الحكومية. ويختلف مستوى هذه الاشتراطات وتعدد الأدوات المستخدمة في سياسة المحتوى المحلي من بلد لآخر وفقاً لعدة اعتبارات، منها الوضع الاقتصادي للدولة، والهدف الرئيسي لسياسة المحتوى المحلي، ومستوى القطاعات المحلية المرتبطة بهذا الهدف.

ويمكن تلخيص أهم أهداف سياسة تعزيز المحتوى المحلي في المملكة فيما يلي:

- رفع مساهمة الشركات المحلية في سلسلة القيمة المضافة، عبر تنمية العلاقات التشابكية في سلاسل الإمداد.
- تخفيض معدلات البطالة بين المواطنين، من خلال توظيف الوطائف، وخلق فرص عمل محلية جديدة، بالإضافة إلى تحسين مهارات العمالة المحلية من خلال الإنفاق على التدريب وتنمية المهارات.
- نقل وتطوير التكنولوجيا الحديثة خاصة في الصناعات كثيفة رأس المال، من خلال قيام الشركات المحلية بتبني أحدث التقنيات المتاحة بما يؤدي إلى دعم المشاريع المحلية وزيادة تنافسيتها.
- تعزيز القدرات التنافسية للشركات المحلية، من خلال زيادة الإنفاق على البحث والتطوير لدى الشركات المحلية.
- استغلال الموارد المحلية بشكل أمثل في التنمية الاقتصادية.
- زيادة استفادة الاقتصاد المحلي من عوائد الأنشطة الاقتصادية.

وتعد العلاقات التشابكية بين الوحدات الاقتصادية بالدولة هي المحرك الرئيسي لتعزيز مساهمة سياسة المحتوى المحلي في التنمية الاقتصادية، ذلك أن زيادة نشاط العناصر المحلية من خلال هذه العلاقات التشابكية سوف يؤدي إلى تحسين إنتاجيتها ورفع مستواها الفني. ولا يقتصر تعزيز الطلب على المنتجات المحلية على القطاع الحكومي فحسب بل يلعب القطاع الخاص الدور الأساسي في هذا المجال، ويكون الدور الحكومي هنا هو تحفيز القطاع الخاص على خلق شراكات مع رواد الصناعة، ودعمه بالممكنات التي تزيد قدرته على الدخول في هذه الشراكات وعلى تحقيق أهداف المحتوى المحلي. وتتوزع هذه المحفزات بين الدعم التنظيمي والدعم المادي واللوجستي. كما أن للأفراد أيضاً دوراً مهماً في زيادة الطلب على المنتجات المحلية، ويتطلب ذلك رفع الوعي بالمنتج السعودي وبجودته.





أهم الآثار الاقتصادية لسياسة رفع المحتوى المحلي:

هناك عدة آثار اقتصادية متوقعة نتيجة سياسة المحتوى المحلي أهمها:

رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي:

وذلك من خلال العلاقات التشابكية، حيث يؤدي الاعتماد على الموردين المحليين إلى زيادة مساهمة الشركات المحلية في سلاسل الإمداد والقيمة المضافة، الأمر الذي يعزز بدوره من زخم وحيوية النشاط الاقتصادي، وينعكس بالتالي على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

تخفيض معدلات البطالة بين السعوديين:

تعمل سياسة المحتوى المحلي على توظيف الوظائف من خلال تشجيع الاعتماد على العمالة الوطنية. وللاستفادة من رفع نسبة المحتوى المحلي في مدخلات العمالة فإنه يجب أن يتم ذلك من خلال رؤية متكاملة للتوظيف تراعي احتياجات سوق العمل، ومعالجة مشاكل عدم توافق العرض والطلب، وزيادة الإنفاق على تدريب السعوديين، والذي يعد أيضا بدوره جزءاً من المحتوى المحلي.

تعزيز ميزان المدفوعات:

يعد تعزيز ميزان المدفوعات من أهم الآثار الاقتصادية لسياسة المحتوى المحلي، حيث تؤدي إلى خفض الواردات من السلع الوسيطة، إلا أن الأمر هنا يتطلب مراعاة نوعية السلع الوسيطة التي سيتم إحلالها حتى لا تتأثر تنافسية المنتجات الصناعية النهائية، وذلك بالتدرج حتى الوصول إلى المنتجات الوسيطة ذات القيمة المضافة العالية.

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية لسياسة رفع المحتوى المحلي في: رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، خفض معدلات البطالة بين السعوديين، تعزيز ميزان المدفوعات، الأثر على تكاليف الإنتاج، زيادة التنافسية ورفع المستوى التكنولوجي، وجذب الاستثمارات الأجنبية

الأثر على تكاليف الإنتاج:

من المهم دراسة الأثر على تكلفة الإنتاج لدى الشركات التي تتبع سياسة المحتوى المحلي. حيث تؤدي سياسة المحتوى المحلي في المجمل إلى خفض تكاليف الإنتاج إذا كان المكون الرئيسي في هيكل التكلفة هو المواد الخام التي تتمتع فيها المملكة بميزة نسبية، إلا أنه قد تؤدي هذه السياسة في بعض الحالات إلى رفع تكاليف الإنتاج على المدى القصير، أما على المدى الطويل فإن الأثر سيكون إيجابياً نتيجة تطور موردي المدخلات المحلية من العمالة والمواد الخام (وهو ما تهدف إليه سياسة المحتوى المحلي)، ولتجاوز مرحلة الأثر السلبي الذي قد ينشأ على المدى القصير فإن الأمر يتطلب توفير الدعم والتحفيز الحكومي لمنشآت القطاع الخاص التي ستبني سياسة المحتوى المحلي.

زيادة التنافسية ورفع المستوى التكنولوجي:

يتطلب الدخول والمنافسة ضمن سلاسل الإمداد تطوير تنافسية الشركات، لذلك تسعى الشركات المحلية إلى استقطاب التقنيات الحديثة في الإنتاج، وتعمل على رفع كفاءتها من خلال زيادة الإنفاق على البحث والتطوير وعلى تدريب العاملين المواطنين، وهذه النفقات تدخل ضمن حساب المحتوى المحلي.

جذب الاستثمارات الأجنبية:

تزيد التطورات المتعلقة بمستوى التكنولوجيا المستخدمة والعمالة المحلية وتحسين كفاءة الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع مستوى الطلب المحلي وتوفير الدعم الحكومي من جاذبية الاقتصاد للاستثمارات العالمية.

التحديات والمخاطر

يصاحب تطبيق سياسة تعزيز المحتوى المحلي العديد من التحديات التي قد تشكل نوعاً من المخاطر التي قد تؤثر في نجاحها حال عدم التعامل معها بالشكل الصحيح والفعال. ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

تهيئة القطاع الخاص:

القطاع الخاص هو المحور الرئيسي لهذه السياسة، ولضمان نجاح مساهمته في تحقيق أهداف سياسة المحتوى المحلي يتطلب الأمر توفير البيئة الانتقالية المناسبة، ولا يقتصر ذلك على توفير الحوافز المالية والتفضيلية فحسب، بل يتطلب العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب من الناحية المادية والتنظيمية، كما يقتضي ذلك التوافق على رؤية واحدة وواضحة للاستثمارات المستقبلية طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص، ومن ذلك برنامج تطوير الصناعة والتعدين والخدمات اللوجستية.

تطوير رأس المال البشري:

يعد رأس المال البشري العنصر الأساسي للتنمية، ومن أهم أهداف سياسة المحتوى المحلي توفير فرص العمل ورفع كفاءة العمالة المحلية. إلا أن ذلك يتطلب التأكيد على توافر وتهيئة العمالة المحلية التي تلبي طلبات السوق. وفي هذا الإطار فإن نفقات التدريب والتطوير للعمالة المحلية تدخل في حساب المحتوى المحلي، ومن ثم فإن هذه السياسات تتكامل مع بعضها.

تحسين الكفاءة الإنتاجية:

إن استخدام الأساليب التقنية المتطورة في الإنتاج لدى الشركات العاملة بالسوق المحلي يساعد في التغلب على الآثار السلبية قصيرة الأجل التي قد تحدث على هياكل التكلفة. ويمكن أن يقوم الجهاز الحكومي بدور فعال في هذا المجال من خلال المساعدة على توفير الحوافز اللازمة لتطوير أساليب الإنتاج والبنية الأساسية التكنولوجية.



دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في تعزيز المحتوى المحلي:

مع انطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، تم الإعلان عن أن صندوق التنمية الصناعية السعودي هو الممكن المالي الرئيس للبرنامج، وتمت زيادة رأس مال الصندوق إلى (105) مليار ريال سعودي، الأمر الذي سيعزز من قدرات الصندوق في التوسع وتطوير خدماته لتشمل جميع قطاعات البرنامج، وهي الصناعة والتعدين والخدمات اللوجستية والطاقة. وفي هذا الإطار أطلق الصندوق عدة برامج رئيسية تتكامل فيما بينها من أجل تعزيز المحتوى المحلي، وهي:





هذا التكامل بين برامج الصندوق وتنوعها هو مؤشر قوي على الدور الهام الذي يلعبه الصندوق كممكن مالي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والذي بدوره يعد أهم البرامج الداعمة لتحقيق أهداف سياسة المحتوى المحلي.

دشن الصندوق برنامج «توطين» بالتوقيع مع كبرى الشركات في المملكة العربية السعودية، لدعمها في استبدال المنتجات وقطع الغيار المستوردة بمنتجات محلية الصنع في سبيل توطين سلسلة التوريد الرئيسية لهذه الشركات

وقد دشن الصندوق برنامج «توطين» بالتوقيع مع كبرى الشركات في المملكة العربية السعودية، لدعمها في استبدال المنتجات وقطع الغيار المستوردة بمنتجات محلية الصنع في سبيل توطين سلسلة التوريد الرئيسية لهذه الشركات، بما يساعد على تحفيز الأنشطة الاستثمارية، ودعم سياسة المحتوى المحلي من خلال الحلول التمويلية التي يقدمها الصندوق، إضافة إلى شروط التمويل التفضيلية والاستشارات الفنية. ومن أبرز الشركات التي وقع معها الصندوق ضمن برنامج «توطين» شركة أرامكو (اكتفاء)، وشركة سابك (نساند)، وشركة معادن (مبادرة تطوير المحتوى المحلي)، والشركة السعودية للكهرباء (مبادرة تطوير المحتوى المحلي).







اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام 2018م

يشهد الاقتصاد السعودي منذ انطلاقة رؤية المملكة 2030 حراكاً ملحوظاً في كافة المجالات، ويسير قدماً وفق توجهات الرؤية نحو تحول هيكلي قادر على النمو والاستدامة.

وتشير البيانات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي عام 2018م حقق نمواً بنسبة 2.2% مقارنة بالعام السابق وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، ليصل إلى (2,625) مليار ريال بالأسعار الثابتة. مدفوعاً بتحسين أسعار النفط خلال عام 2018م والنمو الجيد للقطاع غير النفطي، حيث ارتفع متوسط الأسعار الاسمية لسلة أوبك خلال عام 2018م بحوالي 33% مقارنة بنفس الفترة للعام السابق.

كما شهد القطاع غير النفطي نمواً يصل إلى 2.05% بالأسعار الثابتة، لتصل بذلك نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 56.23%.

ويعود ذلك إلى تحسن النمو لبعض الأنشطة الاقتصادية كمنشآت الصناعات التحويلية غير النفطية، والذي حقق نمواً قوياً بنسبة 3.97%، ومنشآت خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال والذي حقق نمواً قدره 2.96%، والأنشطة التعدينية غير النفطية والمتوقع نموها بنسبة 2.7%.

معدلات التضخم

أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فقد سجل مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك نمواً قدره 2.4% بنهاية العام 2018م وذلك وفق تقديرات الهيئة العامة للإحصاء. في حين ارتفع معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والذي يقيس التغير في مستويات الأسعار لكافة القطاعات الاستهلاكية والاستثمارية والحكومية، بنسبة 4%.

ويعود الارتفاع النسبي لمستويات التضخم لعدة عوامل، أبرزها إجراءات تصحيح أسعار الطاقة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وحساب المواطن، وصرف بدل غلاء المعيشة، وغيرها من الإصلاحات المالية والاقتصادية.



الناتج المحلي الإجمالي

لعام 2018م

2,625
مليار ريال

2.2%

نسبة النمو بالناتج المحلي الإجمالي لعام 2018م

2.4%

معدلات التضخم بنهاية العام 2018م

56.23%

نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2018م

تقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي

ووفقاً للتقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي، يتوقع أن يسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً يصل إلى 271 مليار ريال، ويأتي ذلك نتيجة التحسن الكبير في الميزان التجاري والذي حقق فائضاً يصل إلى 639 مليار ريال ونسبة نمو تصل إلى 73%، حيث تقدر قيمة الصادرات السلعية في عام 2018م بنحو 1,104 مليار ريال، نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية بنسبة 36% لتصل إلى 868 مليار ريال، وارتفاع قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 22% لتصل إلى حوالي 235 مليار ريال مقارنة بالعام الماضي. مقابل نمواً بسيطاً للواردات السلعية في عام 2018م بنسبة 0.5% لتصل حوالي 465 مليار ريال مقارنة بالعام السابق.

تطورات المالية والنقدية

وفيما يتعلق بالتطورات المالية والنقدية، فقد استمرت السياسات المالية والنقدية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافر مستوي ملائم من السيولة تلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. وقد سجلت الأرقام الفعلية لميزانية الدولة لعام 2018م نتائج ممتازة، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 29% لتصل إلى (895) مليار ريال مقارنة بالعام السابق، كما ارتفع حجم المصروفات إلى (1.030) مليار ريال بزيادة نسبتها 10.8% عن العام السابق. وقد ساعد الضبط المالي لميزانية الدولة على تخفيض العجز بنسبة 43% عن العام السابق. وظل مستوى الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى مقبول جداً ووصل إلى 19.1% مقارنة بـ 17.2% في العام 2017م، وهو يعتبر من أقل المعدلات العالمية. كما سجل عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3) في نهاية عام 2018م نمواً بنسبة 2.8% ليصل إلى (1.841) مليار ريال، مقارنة بنهاية العام السابق.

القطاع المصرفي

وبالنسبة للقطاع المصرفي، انخفض رأس مال المصارف التجارية واحتياطاتها في نهاية عام 2018م بنسبة 4.4% إلى حوالي (303,8) مليار ريال. في حين ارتفع إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص بنسبة 5.4% لتصل إلى (1.786) مليار ريال، وارتفع كذلك حجم الودائع المصرفية على المستوى

السنوي وحقق نمواً بلغ 2.6% مقارنة بمستواها في العام الماضي.

وفيما يخص دور المصارف التجارية في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد بلغ إجمالي الائتمان من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية خلال عام 2018م حوالي (1.425) مليار ريال، وذلك بارتفاع نسبته 2.8% مقارنة بما كان عليه العام الماضي. وبالنظر لتفاصيل الائتمان حسب الأنشطة الفرعية، نجد أن حجم التمويل المصرفي قد نما لمعظم الأنشطة الاقتصادية، وكان أكثرها نمواً قطاع التعدين والمناجم، حيث زاد حجم التمويل المصرفي لهذا القطاع بنسبة 30%، يليه قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 20%، ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة 9%، ثم قطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 6%.

في المقابل، شهد حجم التمويل الممنوح لبعض القطاعات بعض التراجع كقطاع التجارة وقطاع النقل والاتصالات، حيث تراجع حجم التمويل المصرفي بنسبة 10% لكل منهما.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

في ذات السياق، حقق صندوق التنمية الصناعية السعودي أداءً متميزاً في العام المالي 2018م من حيث عدد وقيمة القروض الممنوحة. فقد بلغ عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال هذا العام (134) قرضاً قدمت للمساهمة في إقامة (110) مشاريع صناعية جديدة وتوسعة (24) مشروعاً صناعياً قائماً. وبلغ إجمالي قيمة هذه القروض ما يزيد على (9.440) مليون ريال.

وستسهم هذه المشاريع بتعزيز نمو الاقتصاد المحلي من خلال إضافة حوالي (11) مليار ريال سنوياً للناتج المحلي الإجمالي، وتوفير أكثر من (11) ألف فرصة عمل يشغل السعوديون منها 22% على الأقل. كما يقدر أن تسهم هذه المشاريع في تلبية ما قيمته (8.8) مليار ريال على الأقل من الطلب المحلي سنوياً، وأن يتجاوز حجم صادراتها السنوية (17) مليار ريال.





أداء سوق المال

وفي شأن آخر، ارتفع المؤشر العام للسوق المالية السعودية بنهاية عام 2018م بنسبة 8.3% ليسجل (7.826) نقطة بالمقارنة مع (7.226) نقطة نهاية عام 2017م. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2018م حوالي (871) مليار ريال مقابل (836) مليار ريال عام 2017م، أي بارتفاع بلغت نسبته 4.1%. وشهدت السوق المالية السعودية هذا العام زيادة فرص التمويل والنمو للشركات وزيادة القنوات الاستثمارية، حيث أُدرجت (11) شركة جديدة في السوق خلال عام 2018، بالإضافة إلى طرح تسع شركات من قطاعي الصناديق العقارية المتداولة والخدمات الاستهلاكية جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2018م، ليصل إجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى (190) شركة بنهاية العام. وبلغت القيمة السوقية للشركات التي طُرحت وأُدرجت في السوق خلال عام 2018م حوالي (9.88) مليار ريال. كما شهد هذا العام تنفيذ العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز دور السوق المالية في الاقتصاد السعودي، ومنها إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية، وتخفيض الحد الأدنى لحجم الأصول التي يملكها المستثمرون الأجانب للسماح لهم بالتداول في السوق السعودية. وقد أعلنت إم إس سي آي (MSCI) المزود العالمي للمؤشرات، عن انضمام السوق المالية السعودية إلى مؤشرها العالمي للأسواق الناشئة، كما أعلنت إس آند بي داو جونز (S&P DJI) المزود العالمي للمؤشرات، عن ترقية السوق المالية السعودية لسوق ناشئة. وهذا يدل على التطور الكبير الذي حصل في السوق المالية السعودية ومواكبتها للمعايير العالمية.

ما تم تحقيقه خلال عام 2018م يؤكد عزم المملكة على المضي قدماً لتحقيق ما تم التخطيط له في رؤية المملكة 2030 للوصول لاقتصاد متنوع يتمتع بالاستدامة والنمو.

أعلنت (إم إس سي آي) المزود العالمي للمؤشرات، عن انضمام السوق المالية السعودية إلى مؤشرها العالمي للأسواق الناشئة.



الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية

واستمراراً في تنفيذ توجهات رؤية المملكة 2030، شهد العام 2018م العديد من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، ومنها:

- إنشاء وزارة بمسمى وزارة الثقافة.
- إنشاء هيئة ملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة.
- إنشاء الهيئة السعودية للفضاء، والهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات.
- تم تحويل مصلحة الجمارك العامة إلى هيئة عامة باسم الهيئة العامة للجمارك وأُعيد تنظيمها.
- تمت الموافقة على نظام الرهن العقاري.
- كما شهد عام 2018م انطلاقة عدد من مبادرات تحسين مناخ الأعمال وزيادة الفرص الاستثمارية، ومنها:
- انطلاق برنامج تطوير الصناعة والتعدين والخدمات اللوجستية، والبدء في توقيع عقود مبادرات التخصيص.
- تدشين العديد من المشاريع التنموية الهامة مثل:
- مشروع قطار الحرمين.
- مشروع القدية.
- مشروع البحر الأحمر.
- مشروع نيوم.
- وضع حجر الأساس لسبعة مشاريع استراتيجية في مجالات الطاقة المتجددة والذرية، وتحلية المياه، والطب الجيني، وصناعة الطائرات.

شهد عام 2018 العديد من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، ومنها إنشاء وزارة بمسمى وزارة الثقافة، وإنشاء هيئة ملكية لمدينة مكة المكرمة، وإنشاء الهيئة السعودية للفضاء، والهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات.





التقارير الدولية

وقد أشادت العديد من الهيئات الاقتصادية العالمية بمتانة الاقتصاد السعودي وتطوره. حيث أشاد تقرير صندوق النقد الدولي لمشاورات المادة الرابعة للمملكة العربية السعودية عام 2018م بمكانة الاقتصاد السعودي، وأنه من أفضل الاقتصادات نمواً في مجموعة العشرين. وأشاد التقرير بما قامت به المملكة من الإصلاحات وإيجابيتها، مؤكداً أن استمرار تنفيذ الإصلاحات سيسهم في تحقيق أهداف المملكة للمالية العامة وفي ازدهار نمو القطاع غير النفطي. كما أثنى المسؤولون في صندوق النقد الدولي على آلية تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة. وما زالت المملكة تتمتع بتصنيف ائتماني متميز على المستوى العالمي، حيث صنفت وكالة «ستاندرد آند بورز» الائتماني في شهر أكتوبر 2018م المملكة عند (A-/A-2) مع نظرة مستقرة. كما صنفت وكالة «فيتش» الائتمان السيادي للمملكة في نفس الشهر عند (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك بسبب قوة الاقتصاد السعودي وفعالية الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق، بالإضافة إلى الاحتياطات المرتفعة والمستوى المنخفض من الدين العام.

وبشكل عام، شهد الاقتصاد السعودي خلال عام 2018م استمرارية للعوامل الإيجابية التي رسمتها توجهات رؤية المملكة 2030. ومن المتوقع أن يواصل الاقتصاد السعودي المضي قدماً في طريق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بهدف تعزيز قوة وامتانة الاقتصاد المحلي في كافة القطاعات. وما تم تحقيقه خلال عام 2018م يؤكد عزم المملكة على المضي قدماً لتحقيق ما تم التخطيط له في رؤية المملكة 2030، للوصول لاقتصاد متنوع يتمتع بالاستدامة والنمو.

أشاد تقرير صندوق النقد الدولي لمشاورات المادة الرابعة للمملكة العربية السعودية عام 2018م بمكانة الاقتصاد السعودي، وأنه من أفضل الاقتصادات نمواً في مجموعة العشرين

صنفت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني المملكة عند (A-/A-2) مع نظرة مستقرة. كما صنفت وكالة فيتش الائتمان السيادي للمملكة عند (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

برامج تحقيق رؤية المملكة 2030





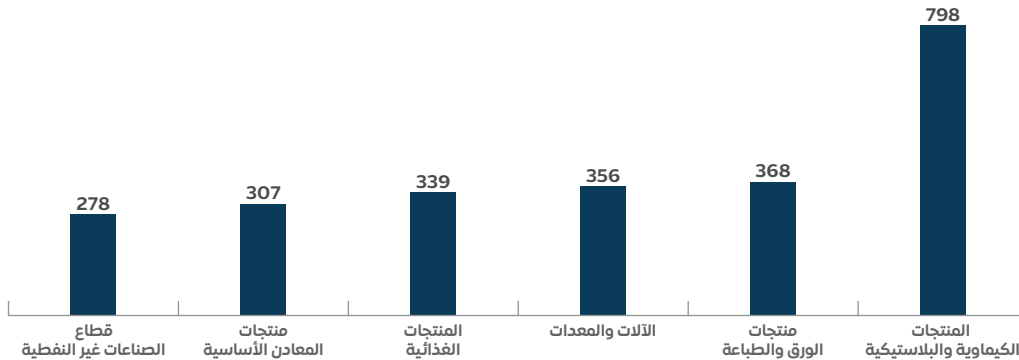
مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي:

استمر الأداء الإيجابي لقطاع الصناعات التحويلية غير النفطية في المملكة في ظل الإصلاحات الهيكلية المستمرة وفق رؤية المملكة 2030، حيث حقق نمواً بنسبة 4% في عام 2018م، وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء (حسب الأسعار الثابتة لعام 2010م). وقد بدأ قطاع الصناعات التحويلية في العودة للنمو منذ العام السابق 2017م، حيث حقق نمواً بنسبة 1% تقريباً. وفيما يلي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية. حسب الأنشطة الصناعية الرئيسية للعام 2017م، نظراً لعدم اكتمال بيانات عام 2018م.

وقد شهد العام 2017م ارتفاع متوسط القيمة المضافة لكل عامل في قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بنسبة 3% تقريباً، وهو من أهم مؤشرات الإنتاجية. ويلاحظ من الشكل (1) أن نشاط المنتجات الكيماوية والبلاستيكية يأتي في المرتبة الأولى من حيث متوسط القيمة المضافة لكل عامل بقيمة (798) ألف ريال، يليه نشاط منتجات الورق والطباعة بقيمة (368) ألف ريال، فنشاط الآلات والمعدات بحوالي (356) ألف ريال، ونشاط المنتجات الغذائية بقيمة (339) ألف ريال، ثم نشاط منتجات المعادن الأساسية بمتوسط للقيمة المضافة لكل عامل بقيمة (307) ألف ريال. فيما يبلغ متوسط القيمة المضافة لكل عامل في قطاع الصناعات غير النفطية حوالي (278) ألف ريال.

الشكل رقم (1)

متوسط القيمة المضافة لكل عامل حسب النشاط الصناعي لعام 2017م (آلاف الريالات)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وفي ذات السياق ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية غير النفطية (لا تشمل إعادة التصدير) بنسبة 8 % مقارنة بالعام السابق لتصل إلى (159.5) مليار ريال تقريباً في عام 2017م. ويظهر الشكل (2) نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات حسب الأنشطة المختلفة. ويلاحظ الدور البارز لنشاط المنتجات الكيماوية والبلاستيكية في تعزيز الصادرات الصناعية للمملكة، حيث تبلغ نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات في هذا النشاط حوالي 59 %، يليه في المرتبة الثانية نشاط منتجات المعادن الأساسية حيث تبلغ صادراته لإجمالي مبيعاته حوالي 35 %، ومن ثم يأتي نشاط منتجات الآلات والمعدات حيث بلغت نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات ما نسبته 25 %، يليه المنتجات الغذائية بنسبة 14 %. ويقدر متوسط نسبة الصادرات إلى إجمالي المبيعات في قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بحوالي 30 %.

الشكل رقم (2)

نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات حسب النشاط الصناعي لعام 2017م

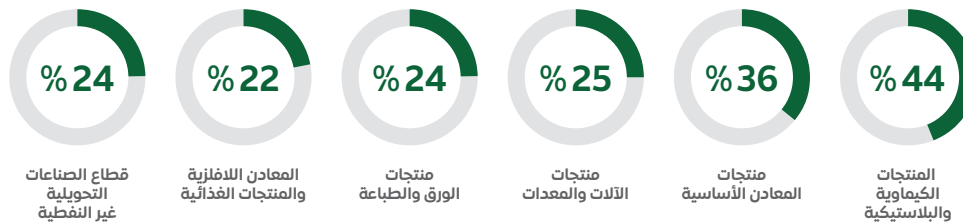


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

كما حقق القطاع تطوراً في استقطاب العمالة الوطنية، حيث زاد عدد العاملين السعوديين في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 4 % تقريباً، ويظهر الشكل (3) النسبة المئوية للعمالة السعودية من إجمالي العمالة في الأنشطة الرئيسية لقطاع الصناعات التحويلية غير النفطية للعام 2017م، حيث يلاحظ أن نشاط المنتجات الكيماوية والبلاستيكية يتصدر النشاطات الصناعية الأخرى بنسبة عمالة سعودية تبلغ 44 %، يليه نشاط منتجات المعادن الأساسية بنسبة عمالة سعودية 36 %، يليهم نشاط منتجات الآلات والمعدات بنسبة 25 %، ثم نشاط منتجات الورق والطباعة بنسبة 24 %، ثم نشاط المعادن اللافلزية والمنتجات الغذائية بنسبة 22 % لكل منهما. فيما ظلت نسبة العمالة السعودية إلى إجمالي العمالة في قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية عند مستوي 24 %. ويتوقع أن تساهم سياسات العمل التي تبنتها رؤية المملكة 2030 في تعزيز مشاركة العمالة الوطنية في القطاع الصناعي من حيث العدد ومن حيث نوعية الأعمال التي يمارسونها.

الشكل رقم (3)

نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة حسب النشاط الصناعي لعام 2017م



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء





استعراض أداء الصندوق الصناعي





كان عام 2018 عاماً حافلاً بالنتائج الاستثنائية. فقد بدأ الصندوق رحلة جادة في برنامج التحول للسعي لجعل الصندوق الصناعي أكثر انسجاماً مع مبادرات تحول وطننا الغالي لتحقيق رؤية المملكة 2030. احتضن هذا التحول نجاحات مميزة في كل مجالات العمل، حيث أصبح الصندوق الممكن المالي الرئيس لبرنامج الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، إضافة إلى برنامجين آخرين من برامج الرؤية.

عدد المبادرات الداعمة لبرنامج التحول الطموح

60
مبادرة

(26) مبادرة كانت نقطة انطلاق برنامج التحول الاستراتيجي للصندوق والمعتمدة من مجلس إدارته بجلسته بشهر فبراير 2018م، ومع نهاية العام وبفضل شغف وطموح شباب وشابات الصندوق، تم العمل على أكثر من (60) مبادرة داعمة لبرنامج التحول الطموح، مع وضع العميل على محور أولوياته لبناء الشراكة نحو النجاح وتحقيق الأثر في جميع القطاعات المستهدفة.

يهدف مشروع استراتيجية الصندوق إلى تحويل الصندوق ليصبح المحرك المالي الرئيسي لقيادة التحول الصناعي في المملكة، من خلال مواءمة استراتيجية الصندوق مع تطلعات وأهداف (برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية) لتغطية المتطلبات المالية للقطاعات المستهدفة. وعلى ضوءه سيتوسع الصندوق في دعم جميع القطاعات المستهدفة من البرنامج لتشمل قطاعات أخرى كالطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية مع الاستمرار بدعم القطاع الصناعي.

يهدف مشروع استراتيجية الصندوق إلى تحويل الصندوق ليصبح المحرك المالي الرئيس لقيادة التحول الصناعي في المملكة

تضمنت الاستراتيجية
ثلاث ركائز رئيسية:

وتستند هذه الركائز على بناء قاعدة مؤسسية فعالة بحوكمة عالية تسهم في تمكين الصندوق من تحقيق أهدافه وبناء بيئة عمل جاذبة للموظفين.

01



تقديم منتجات وخدمات متكاملة وفعالة لتلبية احتياجات العملاء: تشمل هذه الركيزة تقديم قائمة متكاملة من المنتجات والخدمات المالية والاستشارية، وعملية تقييم شاملة وسريعة للمشاريع، والمبادرة في توفير الخدمات بكفاءة عالية لخدمة مختلف أنواع العملاء.

02



التركيز على تحقيق التنمية مع الحفاظ على الاستدامة المالية: وتشمل تقديم آلية واضحة لتقييم المشاريع، مبنية على نسبة المخاطرة لتحديد تكاليف المنتجات، وتأسيس إدارة مخاطر فعالة، وتحفيز الاستثمار النوعي في المشاريع التنموية.

03



المبادرة في تشكيل منظومة تمويل المشاريع من خلال البحث عن الشراكات الاستراتيجية لتبادل المعرفة والخبرات وتحقيق عائد أكبر على القطاع الصناعي.



ومن أهم المبادرات التي تم العمل عليها وإطلاقها خلال العام 2018م:

■ مبادرة تسريع ورفع كفاءة إجراءات طلبات القروض: عمل الصندوق على إعادة تصميم إجراءات القروض من خلال أتمتة عدد كبير من الإجراءات وتسريع إجراءات الموافقة والصرف، وإضافة مهمة مدير العلاقة للتواصل مع العميل طوال علاقته بالصندوق، واستحداث إجراءات مخصصة حسب طبيعة المشروع، وأخيراً إعادة تصميم عملية تقييم المشاريع وإضافة إدارة داخلية لدراسة وإدارة المخاطر. نجح الصندوق عام 2018م في تقليص مدة دراسة المشاريع بنسبة 22%.

■ مبادرة تسهيل إجراءات الصرف: عمل الصندوق على دراسة تسهيل إجراءات الصرف تلبية لاحتياجات العمل، وتم ذلك من خلال صرف 30% من مبلغ القرض بعد الاعتماد مقدماً للمنشآت الكبيرة التي أكملت تنفيذ 75% من المشروع وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة الواعدة.

■ مبادرة تحفيز الاستثمار الأجنبي: وتم ذلك من خلال إعفاء الشركات من الضمانات الاعتبارية والاكتفاء بضمان المشروع.

■ مبادرة تحفيز الشركات للطرح العام: عمل الصندوق مع برنامج تطوير القطاع المالي على استحداث محفزات مخصصة للشركات المدرجة للطرح العام، وذلك من خلال زيادة نسب التمويل إلى 75% مع مدة إقراض تصل إلى (20) سنة، كما تم رفع الحدود الإقراضية لتصل إلى (1.8) مليار ريال للشركات المدرجة.

■ مبادرة إطلاق برامج مخصصة لدعم المشاريع: تم تصميم وإطلاق برامج تمويلية تحفيزية مختلفة أبرزها برنامج رفع كفاءة الطاقة، وبرنامج دعم التحول الرقمي للمشاريع. هذه البرامج متاحة لجميع القطاعات الصناعية وتضمن محفزات مثل مدة سداد لا تقل عن (7) سنوات وفترة سماح تصل إلى (24) شهراً، وإجراءات موافقة تستغرق (6 - 8) أسابيع بحد أقصى، وتوفير خدمات استشارية بالتعاون مع بيوت الخبرة المختصين.

■ مبادرة تعظيم المحتوى المحلي وفرص توظيف القطاعات ودعم سلاسل الإمداد مع الشركات الرائدة في المملكة، وتم من خلالها توقيع اتفاقية مع برنامج نساند لدعم سلاسل الإمداد في شركة سابك، وتوقيع اتفاقية مع برنامج «اكتفاء» لدعم سلاسل الإمداد في شركة أرامكو، وتوقيع اتفاقية مع برنامج «بناء» التابع للشركة السعودية

مبادرة تسريع ورفع كفاءة إجراءات طلبات القروض

تقليص مدة دراسة المشاريع بنسبة

22%

مبادرة تسهيل إجراءات الصرف

صرف مبلغ من القرض بنسبة

30%

مبادرة تحفيز الشركات للطرح العام

زيادة نسب التمويل إلى

75%

ومن المبادرات التي مازال العمل جارياً عليها:

■ مبادرة تطوير آلية احتساب التكاليف وتصنيف المشاريع.

■ مبادرة استحداث منتجات مالية جديدة.

■ تطوير القدرات الداخلية لخدمة القطاعات الجديدة.

ولحكومة خطة التحول تم إنشاء مكتب التحول بال صندوق لتقديم الدعم لفرق المبادرات والتنسيق فيما بينها والمتابعة والتواصل، كما تم استحداث اللجنة التوجيهية للاستراتيجية للاجتماع بشكل أسبوعي لمتابعة سير عمل هذه المبادرات وتقديم الدعم والتوجيه. كما تم استحداث لقاء شهري مع موظفي الصندوق لعرض آخر المستجدات الاستراتيجية وخطة التحول وعرض المبادرات وفتح المجال للأسئلة والاقتراحات.

كما تم إعداد وإطلاق برنامج «إبداع» بهدف الحصول على أكثر الأفكار إبداعاً من موظفي الصندوق وإشراكهم في برنامج التحول، تضمنت الحملة أفكاراً تسهم في (خفض التكاليف، زيادة الإيرادات، تحسين الإجراءات، إضافة القيمة المكتسبة، تطوير منتجات الصندوق وتحسين بيئة العمل). ساهم موظفو الصندوق الصناعي ضمن حملتين خلال عام 2018م بأكثر من (100) فكرة تطويرية تم إطلاق عدد منها، مثل تأسيس نادي التوستماسترز لتطوير مهارات الخطابة، ودراسة إمكانية تفعيل برنامج ادخاري لموظفي الصندوق.

ولتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص وعملاء الصندوق تم عقد عدد من ورش العمل بالصندوق في مختلف مناطق المملكة لأخذ مآرائهم وآرائهم في مرحلة إعداد الاستراتيجية وتصميم المبادرات المختلفة قبل إطلاقها. كما تم عرض استراتيجية الصندوق الصناعي في عدد من الغرف التجارية والصناعية في كل من المدن التالية: الرياض، جدة، الدمام، أبها، وحائل، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للصناعة في مختلف الغرف.

وحرصاً من الصندوق على تحسين تجربة العميل فقد أطلقنا القرض الإلكتروني بالكامل مصحوباً بتطبيق جوال، وقد تم تفعيل الربط الإلكتروني مع العديد من الجهات الحكومية ومنها وزارة الداخلية (أبشر) والبريد السعودي والهيئة العامة للاستثمار ووزارة التجارة والاستثمار.

لل كهرباء. واتفاقية «معادن» مع شركة التعدين العربية السعودية، كما تشمل برامج التوطين ودعم المحتوى المحلي مميزات إضافية مثل فترة سداد أطول وفترة سماح تصل إلى (24) شهراً.

■ مبادرة تطوير منتجات تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تم إطلاق حزمة من المبادرات تحت مسمى برنامج «آفاق» لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن أهمها برنامج تمويلي لتحفيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوقيع اتفاقية مع «حاضنة بادر» التابعة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لدعم رواد الأعمال وتحفيزهم لبدء المشاريع الصناعية.

■ برنامج تحفيز تقنية البناء بالتعاون مع وزارة الإسكان ووحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص «نماء»: يهدف البرنامج لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في تقنيات البناء الحديثة، مما يقلل من تكلفة ومدة بناء الوحدات السكنية. يعمل الصندوق حالياً كذراع تشغيلي لقروض برنامج الإسكان.

■ مبادرة عقد شراكات استراتيجية محلية ودولية: تم إطلاق عدد من المبادرات والشراكات لتمكين منظومة تمويل المشاريع الصناعية والتكامل مع الجهات ذات العلاقة، ومن أهمها إطلاق منتج «أرض وقرض» بالتعاون مع هيئة المدن الصناعية، والتوسع في التعاون مع البنوك التجارية لتقديم الاعتمادات المستندية لتشمل البنوك التالية: بنك الرياض والبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الفرنسي وبنك الجزيرة.

■ تم إطلاق البرنامج التدريبي «كيف تبدأ مشروعك الصناعي» وأقيمت أكثر من (14) ورشة حتى الآن لأكثر من (1500) مستفيد بالتعاون مع الغرف التجارية في المناطق المختلفة.

كما تم إطلاق عدد من المبادرات لتطوير القوى البشرية وزيادة فعالية الصندوق ومن أهمها:

■ تم إطلاق برنامج تدريبي لمدة شهرين بالتعاون مع جامعة ستانفورد والجدير بالذكر أنه تم إشراك موظفي عدد من الجهات الحكومية في هذا البرنامج.

■ تم اعتماد برنامج الابتعاث للدراسات العليا.

■ تم إطلاق مجلس القيادات الشابة بالصندوق.



النشاط الإقراضي للصندوق

استعراض أداء الصندوق للعام المالي 1440/1439 هـ (2018م)

واصل الصندوق نشاطه المتميز في تنمية القطاع الصناعي المحلي، إذ بلغت اعتمادات الصندوق خلال العام المالي 1440/1439 هـ (2018م) ما قيمته (9,440) مليون ريال لعدد (134) قرصاً صناعياً، وقد قُدمت هذه القروض المعتمدة خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (110) مشاريع صناعية جديدة وتوسعة (24) مشروعاً صناعياً قائماً بلغ إجمالي استثمارات (38,485) مليون ريال. وبلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال العام (9,389) مليون ريال، أي بارتفاع 26% على المبالغ التي تم صرفها خلال العام المالي السابق. وفي المقابل تم تسديد مبالغ القروض خلال عام 1440/1439 هـ والبالغة (5,059) مليون ريال أي بارتفاع 18% على المبالغ التي تم تسديدها خلال العام المالي السابق. وبذلك يعتبر ما تم صرفه وما تم تسديده خلال عام واحد رقماً قياسياً منذ إنشاء الصندوق.

وتؤكد اعتمادات الصندوق خلال العام المالي 1440/1439 هـ (2018م)، تنامي حصة المشاريع الصناعية الجديدة بصورة أكبر مقارنة بمشاريع التوسعة للمصانع القائمة، حيث بلغ عدد القروض الصناعية للمشاريع الجديدة (110) قروض باعتمادات بلغت (8,063) مليون ريال، ممثلة بذلك 82% من إجمالي عدد القروض، و85% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام.

كما تميز نشاط الصندوق خلال العام المالي 1440/1439 هـ (2018م) بتحقيق نسبة عالية من القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية التي تقع في المناطق والمدن الواعدة، حيث بلغت 44% من إجمالي عدد القروض، و72% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، علماً بأن هذه النسبة لم تكن تتعدى 14% من إجمالي عدد قروض الصندوق و15% من قيمتها، قبل تطبيق الضوابط الخاصة بزيادة نسبة تمويل والمدن الأقل نمواً، بما لا يزيد على 75% من تكلفة المشروع بدلاً من 50%، وزيادة فترة سداد القرض حتى (20) سنة بدلاً من (15) سنة.

اعتمادات الصندوق للعام 2018م

مليار
ريال

9.4

134

قرصاً صناعياً

110

مشاريع صناعية جديدة

24

توسعة لمشاريع صناعية قائمة

إجمالي استثمارات

مليار
ريال

38.4



ومن الملامح المميزة أيضاً لإنجازات الصندوق خلال العام المالي 1440/1439 هـ (2018م)، النسبة العالية من عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية الصغيرة (التي تصل قروضها إلى 15 مليون ريال)، حيث بلغت نسبة قروض الصندوق لهذه الفئة من المشاريع 65 % من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام.

وبصورة إجمالية بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه عام 1394 هـ وحتى نهاية العام المالي 1440/1439 هـ (4350) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (157,379) مليون ريال، قدمت للمساهمة في إنشاء (3218) مشروعاً صناعياً جديداً، وتوسعة (1132) مشروعاً صناعياً قائماً في مختلف أنحاء المملكة. كما بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات (111,629) مليون ريال، سُدد منها (68,688) مليون ريال، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من قروض الصندوق ومن الدعم الاستشاري الذي يقدمه لهذه المشاريع في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية.

**إجمالي المبالغ المصروفة والمسدة
منذ إنشاء الصندوق عام 1974م
وحتى نهاية العام المالي 2018م**

**إجمالي عدد القروض التي اعتمدها
الصندوق منذ إنشائه عام 1974م
وحتى نهاية العام المالي 2018م**

القروض المصروفة

مليار
ريال

111.6

قرصاً
صناعياً

4,350

القروض المسددة

مليار
ريال

68.6

مليار
ريال

157.3

بقيمة



أولاً: التوزيع القطاعي للقروض:

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح ما يلي:

الصناعات الكيماوية:

حجم القروض التراكمية:

لا يزال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي 1440/1439 هـ (2018م) (66,040) مليون ريال، أي ما يمثل 42% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

المشاريع المعتمدة خلال عام 1440/1439 هـ (2018م):

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي 1440/1439 هـ (2018م) (47) قرصاً بلغت قيمتها (6,452) مليون ريال، أي ما يمثل 35% من عدد القروض المعتمدة خلال العام و68% من قيمتها، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض وقيمتها خلال العام. وقد قُدمت هذه القروض خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (38) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة تسعة مشاريع صناعية قائمة.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير ثلاثة قروض قيمتها (4,500) مليون ريال لإنتاج البازازيلين وجميعها في مدينة رابغ، وقرض قيمته (400) مليون ريال لإقامة مصنع لإنتاج كبريت بنزين أحادي الاكاسيل في الجبيل، وقرضان قيمتهما (390) مليون ريال لإقامة مصنعين لإنتاج الأدوية أحدهما في بريدة والآخر في سدير، وقرض لإقامة مصنع لإنتاج المستحضرات الصيدلانية في جدة بقيمة (203) مليون ريال. بالإضافة إلى قرض قيمته (128) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج الأتوكيلات.

كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته (66) مليون ريال لتوسعة مصنع في ينبع يقوم بإنتاج الهيدروجين، بالإضافة إلى قرض قيمته (44) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بتصنيع منتجات تغليف البلاستيك.

42%



من إجمالي قيمة القروض

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية عام
2018م للصناعات الكيماوية

مليار
ريال

66

الصناعات الهندسية:

حجم القروض التراكمية:

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي 1440/1439 هـ (2018م)، إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (31,218) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 19.8% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

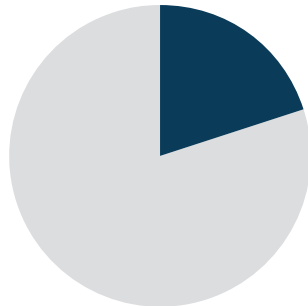
المشاريع المعتمدة خلال عام 1440/1439 هـ (2018م):

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام 1440/1439 هـ (2018م) (33) قرصاً بلغت قيمتها (448) مليون ريال، أي ما يمثل 24.6% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام وحوالي 4.7% من قيمتها. وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (29) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة أربعة مشاريع صناعية قائمة.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض واحد قيمته (31) مليون ريال لتصنيع أسلاك مقاومة الحريق في مدينة الجبيل، بالإضافة إلى قرض بقيمة حوالي (23) مليون ريال لإقامة مصنع لإنتاج ألواح الصلب المعدنية في مدينة الرياض، وقرض لإنتاج الثلجات والفریزرات الصناعية بقيمة (22) مليون ريال في مدينة جدة، وقرضان قيمتهما (17) مليون ريال لإقامة مصنعين أحدهما في ضрма والآخر في سدير لإنتاج المصاعد الكهربائية، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (17) مليون ريال لإقامة مصنع لإنتاج سخانات المياه بالطاقة الشمسية في الرياض.

كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته (141) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج أنابيب مغلفة بطبقة لحام داخلية، وقرصاً قيمته حوالي (17) مليون ريال لتوسعة مصنع في مدينة الرياض يقوم بإنتاج قاطعات الدائرة الكهربائية.

19.8%



من إجمالي قيمة القروض

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية عام
2018م للصناعات الهندسية

مليار
ريال

31.2



الصناعات الاستهلاكية:

حجم القروض التراكمية:

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام 1440/1439هـ (25,780) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 16.4% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة.

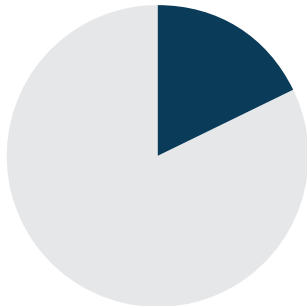
المشاريع المعتمدة خلال عام 1440/1439هـ (2018م):

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام 1440/1439هـ (2018م) (39) قرصاً بلغت قيمتها (1,723) مليون ريال، أي ما يمثل 29% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام وحوالي 18.3% من قيمتها. وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (32) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة 7 مشاريع صناعية قائمة.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (450) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لصناعة السكر وتكريره، ومشروع لمنتجات الألبان في جدة بقيمة (103) مليون ريال، وقرض واحد قيمته (72) مليون ريال لإقامة مشروع لإنتاج الورق في الدمام، بالإضافة إلى قرض قيمته (35) مليون ريال لصناعة العصائر في جدة.

كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته (627) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم ببسترة الحليب وتعبئته وتعقيمه، وقرصاً قيمته (188) مليون ريال لتوسعة مصنع في الليث لإنتاج الريان المجمد.

16.4%



من إجمالي قيمة القروض

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية عام
2018م للصناعات الاستهلاكية

مليار
ريال

25.8

صناعة الأسمنت:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1440/1439هـ (2018م) (12,643) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 8 % من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة. كما اعتمد الصندوق خلال عام التقرير قرصًا صناعيًا واحدًا قيمته (140) مليون ريال لتوسعة مصنع في رابغ يقوم بإنتاج الأسمنت.



8 %



من إجمالي قيمة القروض

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية عام
2018م لصناعة الأسمنت

مليار
ريال

12.6



صناعة مواد البناء الأخرى:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية عام 1440/1439 هـ (2018م) (14,127) مليون ريال، أي ما يمثل 9% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه، وبذلك يأتي هذا القطاع في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

المشاريع المعتمدة خلال عام 1440/1439 هـ (2018م):

اعتمد الصندوق خلال عام 1440/1439 هـ (2018م) سبعة قروض لهذا القطاع بلغت قيمتها (162) مليون ريال، أي ما يمثل 5% من عدد القروض وحوالي 1.7% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك يأتي هذا القطاع في المرتبة الرابعة مشترك من حيث عدد القروض، وفي المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قُدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة خمسة مشاريع صناعية جديدة وتوسعة مشروعات صناعيين قائمين.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (60) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج الطوب الرملي الجيري، وقرض قيمته حوالي (43) مليون ريال لإقامة مصنع لإنتاج رمل السيليكا الجاف في الرياض، بالإضافة إلى قرض قيمته (27) مليون ريال لإقامة مصنع في شقراء يقوم بإنتاج الأعمدة الأسمنتية.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (17) مليون ريال لتوسعة مشروع يقوم بإنتاج الأدوات الصحية ولوازم التمديدات في الرياض، بالإضافة إلى قرض قيمته (8) مليون ريال لإنتاج بودرة الجبس في ينبع.

9%



من إجمالي قيمة القروض

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية عام
2018م لصناعة مواد البناء الأخرى

مليار
ريال

14.1

الصناعات الأخرى:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الأخرى منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1440/1439 هـ (2018م) (7,571) مليون ريال، أي ما يمثل 4.8% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وهو بذلك يأتي في المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية
العام المالي 2018م للصناعات
الأخرى

مليار
ريال

7.6

المشاريع المعتمدة خلال عام 1440/1439 هـ (2018م):

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام 1440/1439 هـ (2018م) سبعة قروض قيمتها (515) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 5.2% من عدد القروض و5.4% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة مشترك من حيث عدد القروض وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت قروض هذا القطاع خلال العام للمساهمة في إقامة ستة مشاريع صناعية جديدة وتوسعة مشروع صناعي قائم.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته حوالي (400) مليون ريال لإقامة مشروع لخدمات المستودعات في رابغ، وقرض آخر قيمته حوالي (46) مليون ريال لمشروع إنشاء المصانع الجاهزة، كما شملت قروض التوسعة قرصاً بقيمة (12) مليون ريال لمشروع معالجة النفايات الصناعية في مدينة الجبيل.

4.8%



من إجمالي قيمة القروض

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام 2018م:

بلغ عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق التي بدأت الإنتاج خلال عام 1440/1439 هـ (2018م) (58) مشروعاً صناعياً وجميعها مشاريع جديدة تفاصيلها كما يلي:

جدول رقم (1)

عدد المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام 2018م

القطاع	عدد المشاريع	العمالة المقدرة
الصناعات الاستهلاكية	22	1208
الصناعات الكيماوية	26	2255
الصناعات الهندسية	7	398
صناعات مواد البناء الأخرى	3	226
المجموع	58	4087



ثانياً: التوزيع الجغرافي للقروض:

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي:

منطقة الرياض:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (1,583) قرصاً لتمويل (1,148) مشروعاً صناعياً، أي ما يمثل حوالي 36.4% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي 1440/1439 هـ (2018م)، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها (28,863) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 18.3% من إجمالي اعتمادات الصندوق.

القروض المعتمدة خلال عام 1440/1439 هـ (2018م):

اعتمد الصندوق خلال عام 1440/1439 هـ (2018م) (40) قرصاً بقيمة (1,231) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة الرياض، أي ما يمثل حوالي 30% من عدد القروض و13% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض لإقامة (32) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (8) مشاريع صناعية قائمة.

حجم القروض التراكمية

1,583 قرصاً

1,148 مشروعاً صناعياً جديداً

28.8 مليار ريال

الرياض

منطقة مكة المكرمة:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة مكة المكرمة (1,066) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (30,725) مليون ريال لتمويل (762) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام 1440/1439 هـ (2018م) بنسبة 24.5% من إجمالي عدد القروض و 19.5% من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام 1440/1439 هـ (2018م):

اعتمد الصندوق خلال عام 1440/1439 هـ (2018م) (37) قرصاً بقيمة (5,934) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة مكة المكرمة، أي ما يمثل 28% من عدد القروض وحوالي 63% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض وفي المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام 1440/1439 هـ. وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (31) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة.

حجم القروض التراكمية

1,066 قرصاً

762 مشروعاً صناعياً جديداً

30.7 مليار ريال

مكة المكرمة

المنطقة الشرقية:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (1.137) قرصاً بقيمة (61,795) مليون ريال لإقامة (815) مشروعاً، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق أي ما يمثل حوالي 26.1% من إجمالي عدد القروض و39.2% من إجمالي قيمتها منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1440/1439هـ (2018م)، وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بالمنطقة الشرقية نظراً لضخامة الاستثمارات التي تقام بمدينة الجبيل الصناعية التي تتبع للمنطقة الشرقية.

القروض المعتمدة خلال عام 1440/1439هـ (2018م):

اعتمد الصندوق (31) قرصاً بقيمة (1,251) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض بنسبة 13% وفي المرتبة الثالثة بنسبة 23% من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (25) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة.

حجم القروض التراكمية

1,137 قرصاً

815 مشروعاً صناعياً جديداً

61.7 مليار ريال

منطقة المدينة المنورة:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لإقامة مشاريع تقع في منطقة المدينة المنورة (207) قروض بقيمة 20.636 مليون ريال لتمويل (166) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق أي ما يمثل 5% من إجمالي عدد القروض وحوالي 13.1% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1440/1439هـ (2018م). وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بمنطقة المدينة المنورة مقارنة بعددها نظراً لضخامة الاستثمارات التي تقام بمدينة ينبع الصناعية التي تتبع لمنطقة المدينة المنورة.

القروض المعتمدة خلال عام 1440/1439هـ (2018م):

اعتمد الصندوق تسعة قروض قيمتها (577) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة المدينة المنورة، أي ما يمثل حوالي 7% من عدد القروض و6% من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قُدمت هذه القروض لإقامة ستة مشاريع صناعية جديدة بمنطقة المدينة المنورة وتوسعة ثلاثة مشاريع صناعية قائمة.

حجم القروض التراكمية

207 قروض

166 مشروعاً صناعياً جديداً

20.6 مليار ريال

المدينة المنورة

المنطقة الشرقية



منطقة عسير:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (63) مشروعاً صناعياً في منطقة عسير (64) قرصاً بقيمة (1,296) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 1.5% من إجمالي عدد القروض وحوالي 1% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة عسير في المرتبة السادسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة التاسعة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1440/1439هـ (2018م).

القروض المعتمدة خلال عام 1440/1439هـ (2018م):

اعتمد الصندوق خلال العام أربعة قروض تبلغ قيمتها (31) مليون ريال لإقامة أربعة مشاريع صناعية جديدة في منطقة عسير، وبذلك تأتي هذه المنطقة في المرتبة السادسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير بنسبة 3% تقريباً من عدد القروض المعتمدة خلال العام، وتعتبر منطقة عسير من المناطق الواعدة التي استفادت بصورة واضحة من الضوابط الجديدة لتفعيل قرار زيادة نسبة التمويل للمناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد على 75% من تكلفة المشروع بدلاً من 50%، وبفترة سداد للقرض تصل إلى (20) سنة بدلاً من (15) سنة.

حجم القروض التراكمية

64 قرصاً

63 مشروعاً صناعياً جديداً

1.2 مليار ريال

عسير

منطقة حائل:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة حائل (43) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (2,321) مليون ريال وذلك لتمويل (42) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة حائل في المرتبة الثامنة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السابعة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1440/1439هـ (2018م). بنسبة 1% من إجمالي عدد القروض و1.5% من قيمة القروض.

القروض المعتمدة خلال عام 1440/1439هـ (2018م):

اعتمد الصندوق ثلاثة قروض تبلغ قيمتها (15) مليون ريال لإقامة ثلاثة مشاريع صناعية جديدة في منطقة حائل، وهي بذلك تأتي في المرتبة السابعة من حيث عدد القروض وفي المرتبة التاسعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وتعتبر منطقة حائل من المناطق الواعدة التي استفادت بشكل كبير من الضوابط الجديدة لتفعيل قرار زيادة نسبة التمويل ومدة فترة سداد القرض للمشاريع المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً.

حجم القروض التراكمية

43 قرصاً

42 مشروعاً صناعياً جديداً

2.3 مليار ريال

حائل

منطقة القصيم:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة القصيم (97) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (1,960) مليون ريال وذلك لتمويل (83) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثامنة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1440/1439هـ (2018م) بنسبة 2% من إجمالي عدد القروض و1.2% من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام 1440/1439هـ:

اعتمد الصندوق خمسة قروض تبلغ قيمتها (313) مليون ريال لإقامة أربعة مشاريع صناعية جديدة وتوسعة مشروع صناعي قائم في منطقة القصيم، وهي بذلك تأتي في المرتبة الخامسة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

حجم القروض التراكمية

97 قرصاً

83 مشروعاً صناعياً جديداً

1.9 مليار ريال

مناطق المملكة الأخرى:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (139) مشروعاً تقع في مناطق المملكة الأخرى حتى نهاية عام 1440/1439هـ (2018م) قرصاً قيمتها (9,783) مليون ريال، أي ما يمثل تقريباً 3.5% من إجمالي عدد القروض وتمثل 6.2% من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير.

القروض المعتمدة خلال عام 1440/1439هـ (2018م):

اعتمد الصندوق خمسة قروض قيمتها (88) مليون ريال للمساهمة في إقامة خمسة مشاريع صناعية جديدة في بقية مناطق المملكة. وتتوزع هذه المشاريع الجديدة بواقع مشروعين لكل من منطقة تبوك ومنطقة الباحة ومشروع واحد في منطقة نجران. وقد حظيت هذه المناطق بما نسبته حوالي 4% من إجمالي عدد القروض وحوالي 1% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام التقرير.

حجم القروض التراكمية

153 قرصاً

139 مشروعاً صناعياً جديداً

9.7 مليار ريال

القصيم

مناطق المملكة الأخرى

جدول رقم (2)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق بنهاية عام 1439/1440 (2018م)

المنطقة	عدد القروض المعتمدة	قيمة القروض المعتمدة (ملايين الريالات)
الرياض	1583	28,863
مكة المكرمة	1066	30,725
المنطقة الشرقية	1137	61,795
المدينة المنورة	207	20,636
عسير	64	1,296
حائل	43	2,321
القصيم	97	1,960
مناطق المملكة الأخرى	153	9,783
المجموع	4350	157,379



ثالثاً: تمويل المشاريع المختلفة:

دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلفة، وحيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد إحدى الركائز الأساسية لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة للمملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين، بالإضافة إلى الدور الهام الذي يقوم به في فتح الأسواق العالمية للمنتجات الوطنية، فقد أولى الصندوق اهتماماً خاصاً لجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة مع الشركات العالمية العريقة. وسواء كانت هذه المشاريع بوجود شركاء سعوديين أو بملكية أجنبية بالكامل فإن الصندوق يتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يملكها أو يساهم فيها مستثمرون سعوديون.

بلغت المشاريع المختلفة التي اعتمد الصندوق إقراضها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي 1440/1439هـ (2018م) عدد (740) مشروعاً، أي ما يمثل 23% من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة، كما بلغت قيمة القروض المعتمدة لهذه المشاريع المختلفة (60,281) مليون ريال، أي ما يمثل 38% من إجمالي قيمة قروض الصندوق، وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع 34% من رأس مالها. ومما يجدر ذكره أن (141) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها حوالي (7,124) مليون ريال قد أصبحت مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجانب فيها، وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض.

يأتي قطاع الصناعات الكيماوية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة للمشاريع المختلفة منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام 1440/1439هـ (2018م)، وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع، إذ بلغت حصته منها حوالي 58%، يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته 26%، ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة 7%.

اعتمد الصندوق لعام التقرير 1440/1439هـ (2018م) (15) قرصاً لإقامة (13) مشروعاً صناعياً مختلطاً جديداً، بالإضافة إلى توسعة مشروعين صناعيين قائمين. بلغت قيمة هذه القروض (5,369) مليون ريال، وهو ما يمثل حوالي 57% من إجمالي اعتمادات الصندوق خلال العام. وقد توزعت قروض المشاريع المختلفة الجديدة بواقع تسعة قروض لقطاع الصناعات الكيماوية، وثلاثة قروض لقطاع الصناعات الاستهلاكية وقرص واحد لكل من قطاع صناعة الأسمدة وقطاع صناعة مواد البناء الأخرى وقطاع الصناعات الهندسية.

وقررت المشاريع المختلفة المعتمدة خلال عام التقرير فرص عمل جديدة لاستيعاب (224) موظفاً وعاملاً، أي ما يمثل 1% من إجمالي فرص العمل التي وفرتها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام 1440/1439هـ (2018م) والتي تبلغ (22,025) فرصة عمل.

حجم القروض التراكمية المعتمدة
للمشاريع المختلفة حتى نهاية 2018م:

38%



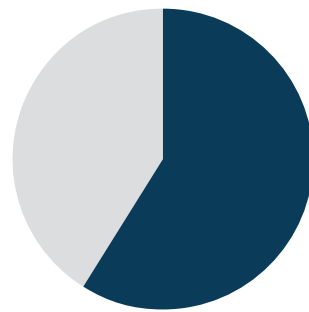
من إجمالي قيمة قروض الصندوق

مليار ريال

60.2

حجم القروض المعتمدة للمشاريع
المختلفة خلال عام 2018م

57%



من إجمالي قيمة قروض الصندوق

مليار ريال

5.3



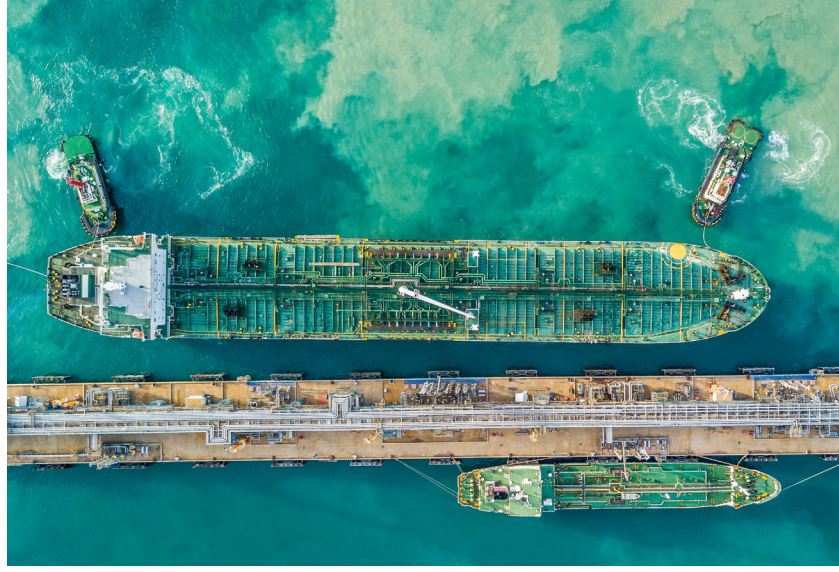


A large construction crane is lifting a massive concrete segment on a ship's deck. The crane's boom extends diagonally across the frame. The concrete segment is being hoisted by cables. In the background, several workers in white uniforms are visible on the deck. The sky is overcast with grey clouds. The overall scene is in a monochromatic blue-grey tone.

قطاع الخدمات اللوجستية

1. رؤية المملكة 2030 وقطاع الخدمات اللوجستية:

تسعى المملكة العربية السعودية من خلال رؤيتها الطموحة 2030 إلى أن تكون لها الريادة على مستوى العالم في مختلف المجالات. ولأن من أهم الأسس التي بنيت عليها الرؤية الانطلاق من مكان القوة، فقد حظي قطاع الخدمات اللوجستية باهتمام بالغ نظراً لما تمتلكه المملكة من مقومات جغرافية واقتصادية تخولها بأن تكون المقدم الأهم للخدمات اللوجستية في المنطقة وعلى مستوى العالم. ومن أجل تحقيق هذا الطموح، تم إطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية كأحد برامج الرؤية الأساسية. حظي هذا البرنامج باهتمام كبير وتعاون بين أكثر من (30) جهة حكومية وخاصة داخل المملكة وخارجها. نتج عن هذا التعاون إطلاق أكثر من (300) مبادرة مستقبلية تستهدف النطاقات الأربعة للبرنامج وهي: الطاقة، والتعدين، والخدمات اللوجستية، والصناعة. ومن أهم مستهدفات هذا البرنامج تحويل المملكة إلى مركز لوجستي رائد.

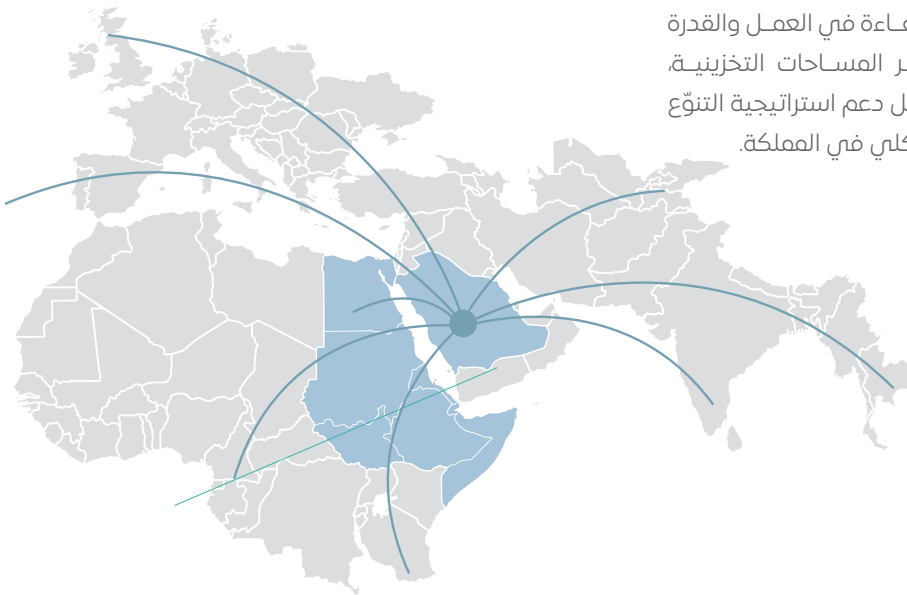


التكامل في العلاقة التي تجمع بين القطاع الصناعي وقطاع الخدمات اللوجستية تضفي أهمية بالغة في تبني استراتيجيات رابطة لمخرجات كل قطاع.

2. العناصر الرئيسية لجعل المملكة مركزاً لوجستياً رائداً

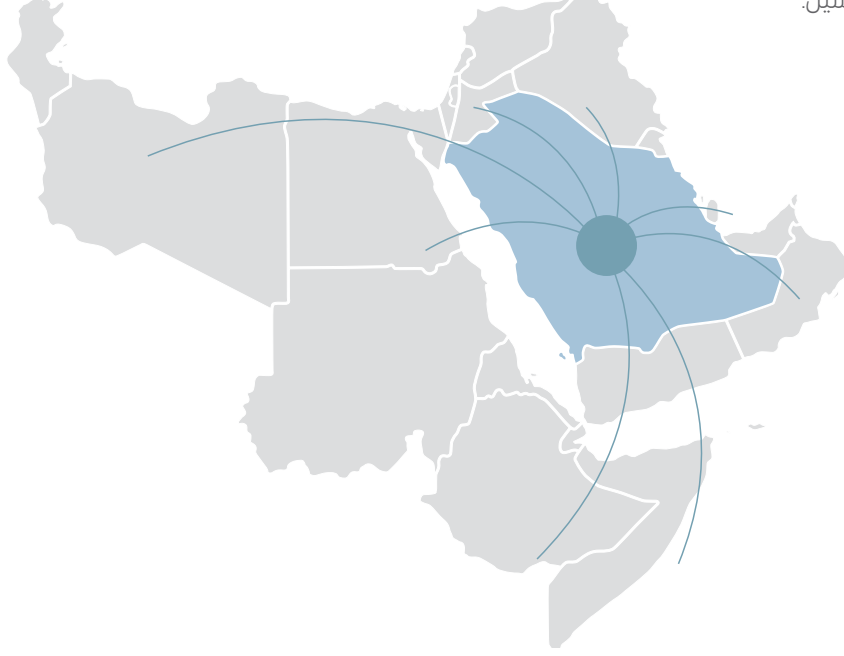
التحول إلى منصة تصدير عالمية

أن تتحول المملكة إلى منصة للتصدير تتسم بالكفاءة في العمل والقدرة على توفير المساحات التخزينية، وذلك من أجل دعم استراتيجية التنوع الصناعي الكلي في المملكة.



التحول إلى منصة توزيع إقليمية (إعادة تصدير)

أن تتحوّل المملكة إلى مركزٍ إقليمي للتوزيع في منطقة الخليج وشرق أفريقيا، يقدم أسعاراً أدنى وسرعة أكبر مقارنةً بالمنافسين.



تأسيس شبكة توزيع داخلية فعالة

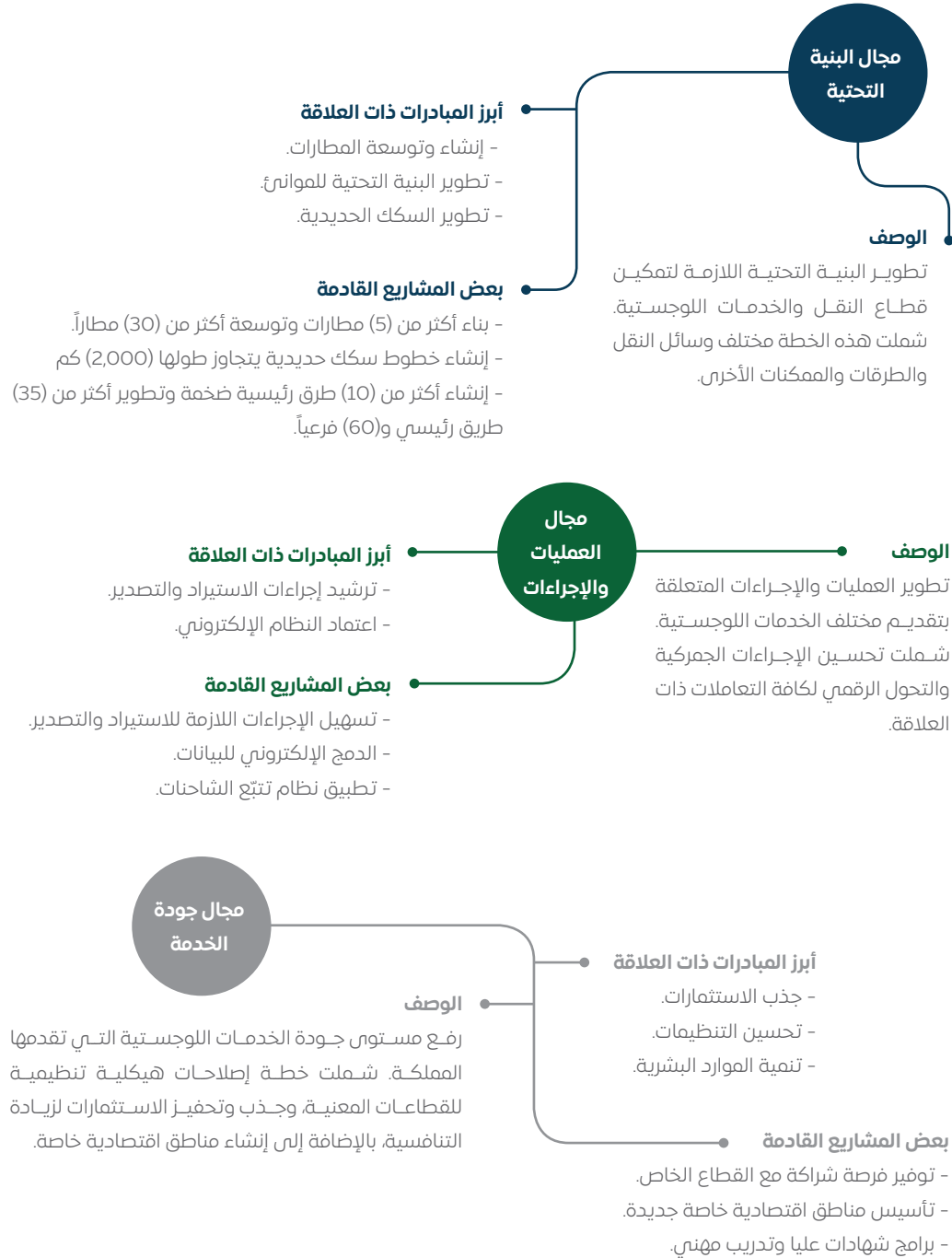
أن تتمتع المملكة بنظام توزيع مترابط يسمح بتوزيع السلع والمدخلات بكلفة جيّدة للمناطق المستهدفة بخطط التنمية.



المصدر: برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.



وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، حظي قطاع الخدمات اللوجستية بقرابة (60) مبادرة من إجمالي عدد المبادرات التي أطلقها البرنامج. تستهدف هذه المبادرات ثلاثة مجالات تطويرية رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

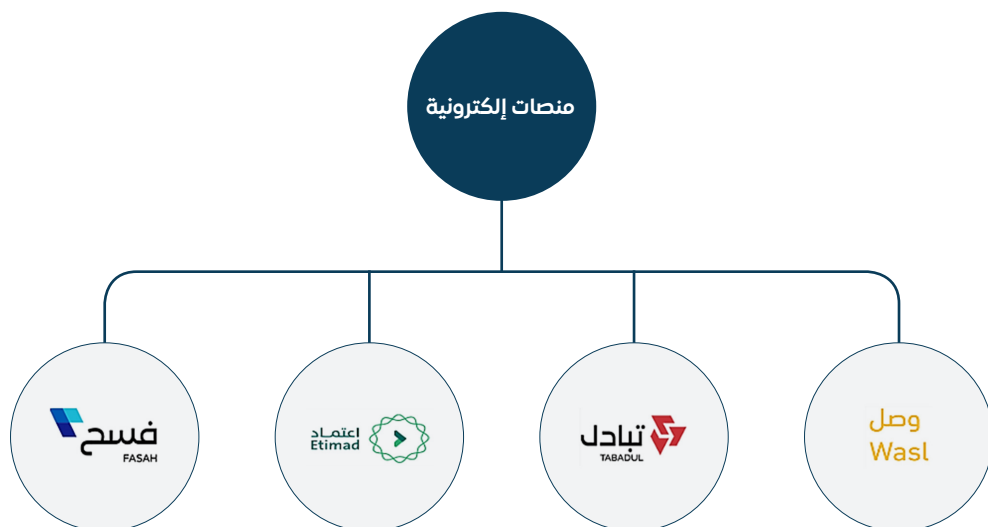
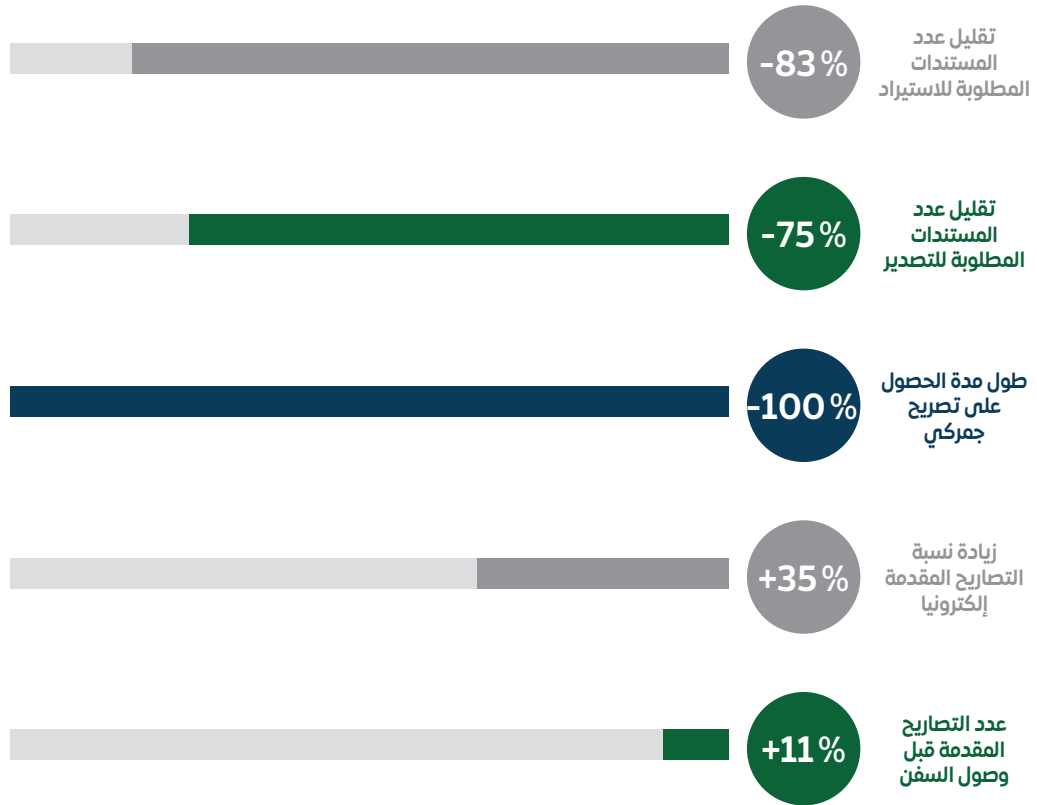


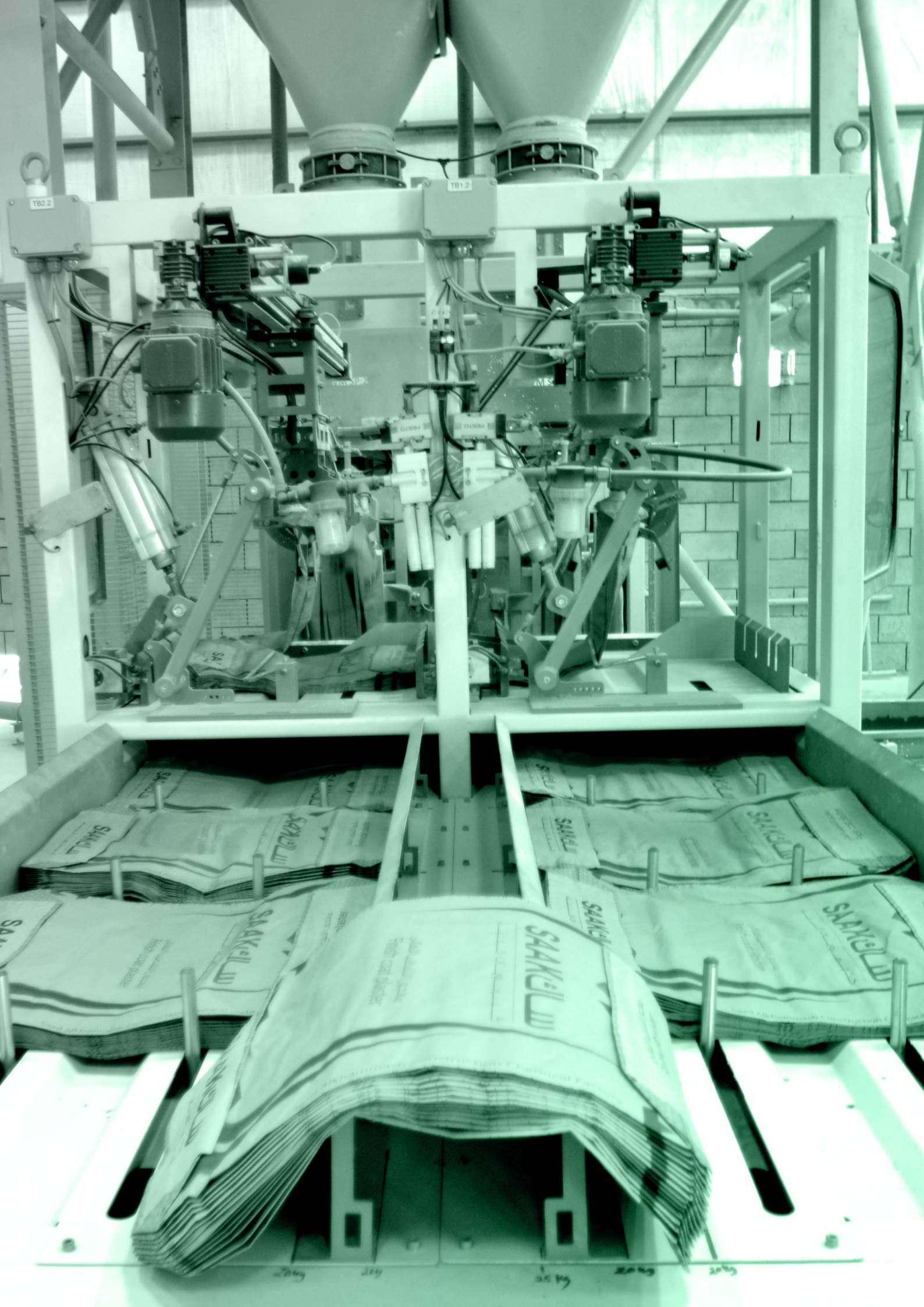
وقد بدأ العمل على أرض الواقع لتحقيق هذه الطموحات، حيث تم تحقيق جملة من المكاسب المبكرة تمحورت بشكل كبير في مجال تطوير العمليات والإجراءات المتعلقة بقطاع الخدمات اللوجستية. شملت هذه المكاسب إطلاق عدد من المنصات الإلكترونية (مثل منصة فسخ و وصل وتبادل وغيرها)، بالإضافة إلى تيسير الإجراءات والمتطلبات التنظيمية المتعلقة بمختلف التعاملات الجمركية (مثل الاستيراد والتصدير، وإتاحة إنهاء الإجراءات الجمركية إلكترونياً).

المصدر: برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

مكتسبات مبكرة

نسبة التغيرات (حتى 2018/3) بالمقارنة مع السنة الماضية (2017/2)





3. دور الصندوق في دعم قطاع الخدمات اللوجستية:

على مدار (45) عاماً ساهم صندوق التنمية الصناعية السعودي في تنمية الصناعة الوطنية عبر تقديم أكثر من (4350) قرصاً صناعياً بإجمالي مبالغ معتمدة تفوق (157) مليار ريال سعودي ساهمت في إنشاء أكثر من (3200) مشروع في مختلف القطاعات الصناعية والخدمات المساندة لها حتى عام 2018م. ومن أبرز القطاعات التي حظيت باهتمام كبير من قبل الصندوق قطاع الخدمات اللوجستية نظراً لأهميته في دفع عجلة التطور الصناعي في المملكة. وقد بلغ إجمالي تكاليف المشاريع اللوجستية الممولة من قبل الصندوق أكثر من (1.2) مليار ريال سعودي ساهم الصندوق فيها بأكثر من (500) مليون ريال سعودي حتى عام 2018م.

ولمواكبة التحول الجذري الذي يشهده قطاع الصناعة والخدمات اللوجستية في المملكة والذي تقوده رؤية المملكة 2030، فإن دعم صندوق التنمية الصناعية السعودي لقطاع الخدمات اللوجستية، سيدخل مرحلة جديدة يكون فيها الممكن المالي الرئيس لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والذي يتوقع أن يسهم بنسبة (30%) من إجمالي الناتج المحلي للمملكة في 2030م. ولتحقيق هذا الهدف سيتوسع نطاق عمل الصندوق ليشمل تمويل جميع قطاعات البرنامج الأربعة، وهي: الطاقة، والتعدين، والخدمات اللوجستية، والصناعة، عبر توفير منتجات وبرامج مالية واستشارية، مثل التمويل متعدد الأغراض، وتمويل رأس المال العامل، وتمويل الاستحواذ، بالإضافة إلى توفير خدمات استشارية مختلفة، وبرامج تمويل متخصصة تتضمن برنامج "تنافسية" (الذي يهدف إلى تحفيز المنشآت الصناعية للانتقال إلى مستوي كفاءة أعلى في الإنتاج، وذلك بالاعتماد على التقنيات الحديثة مثل الرقمنة وتقنيات الجيل الرابع والاستثمار في كفاءة الطاقة) وبرنامج "توطين" (والذي يهدف لتعظيم المحتوى المحلي وفرص توطين القطاعات ودعم سلاسل الإمداد).



إجمالي عدد القروض حتى نهاية
2018م

قرصاً صناعياً
4350

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية
2018م

مليار ريال
157

إجمالي المشاريع التي تم إنشاؤها
حتى نهاية 2018م

مشروع
3218





21

22

23

17

16

15

13

10

9

SPF 176

FRONT
GRILLE

SPF 219

FRONT
GRILLE

SPF 123

FRONT
GRILLE

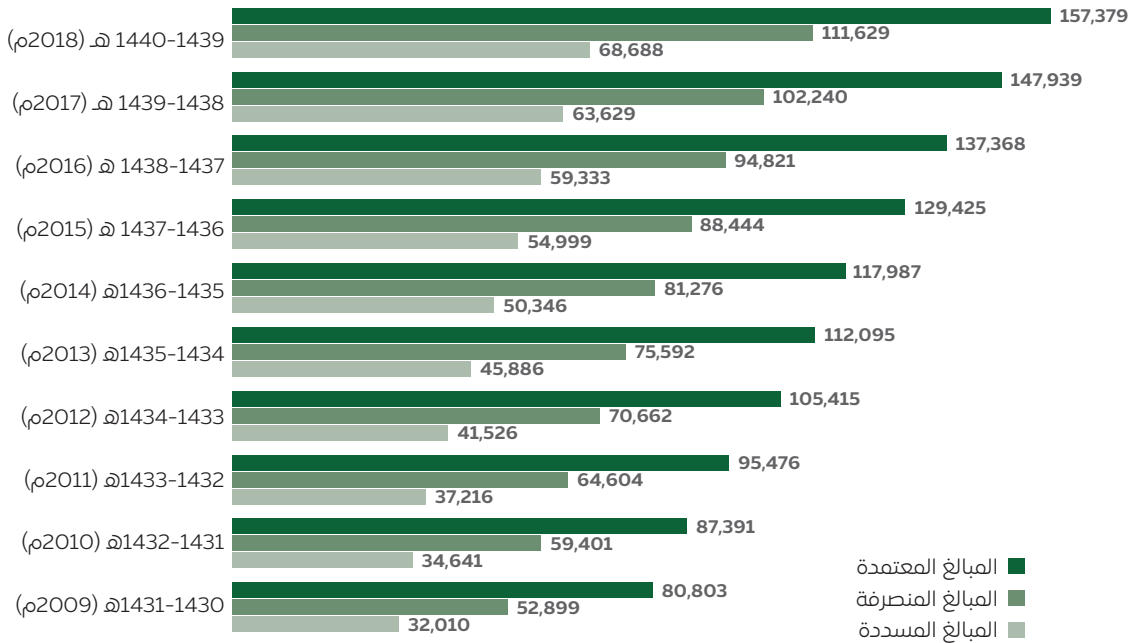


إحصاءات النشاط الإقراضي للسندوق الصناعي حتى العام المالي 1440/1439هـ (2018م)

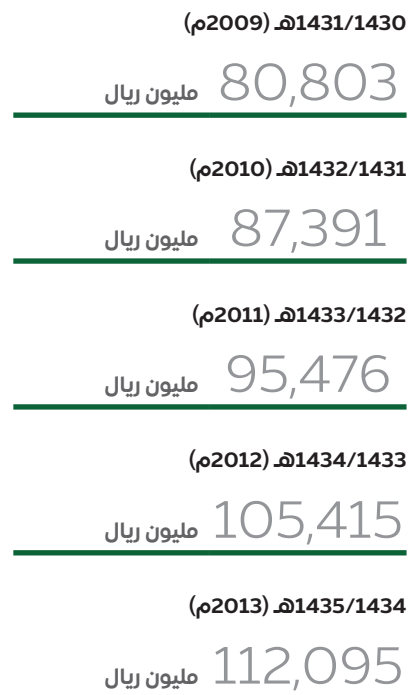
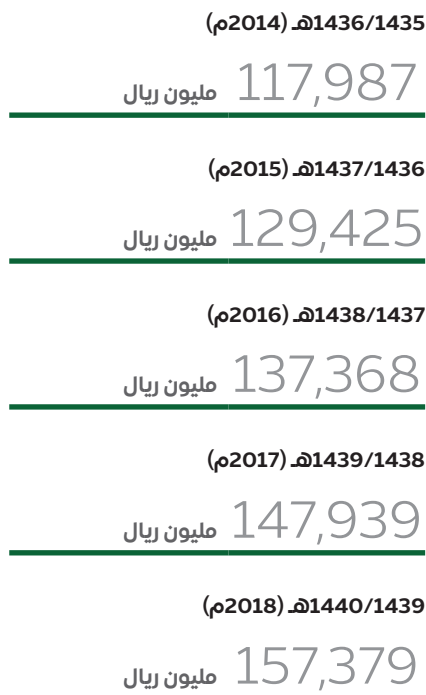
إحصاءات النشاط الإقراضي للصندوق الصناعي حتى العام المالي 1440/1439 هـ (2018م)

الشكل رقم (1)

قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)



المبالغ المعتمدة



المبالغ المنصرفة

1436/1435 هـ (2014م)	1431/1430 هـ (2009م)
81,276 مليون ريال	52,899 مليون ريال
1437/1436 هـ (2015م)	1432/1431 هـ (2010م)
88,444 مليون ريال	59,401 مليون ريال
1438/1437 هـ (2016م)	1433/1432 هـ (2011م)
94,821 مليون ريال	64,604 مليون ريال
1439/1438 هـ (2017م)	1434/1433 هـ (2012م)
102,240 مليون ريال	70,662 مليون ريال
1440/1439 هـ (2018م)	1435/1434 هـ (2013م)
111,629 مليون ريال	75,592 مليون ريال

قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

المبالغ المسددة

1436/1435 هـ (2014م)	1431/1430 هـ (2009م)
50,346 مليون ريال	32,010 مليون ريال
1437/1436 هـ (2015م)	1432/1431 هـ (2010م)
54,999 مليون ريال	34,641 مليون ريال
1438/1437 هـ (2016م)	1433/1432 هـ (2011م)
59,333 مليون ريال	37,216 مليون ريال
1439/1438 هـ (2017م)	1434/1433 هـ (2012م)
63,629 مليون ريال	41,526 مليون ريال
1440/1439 هـ (2018م)	1435/1434 هـ (2013م)
68,688 مليون ريال	45,886 مليون ريال



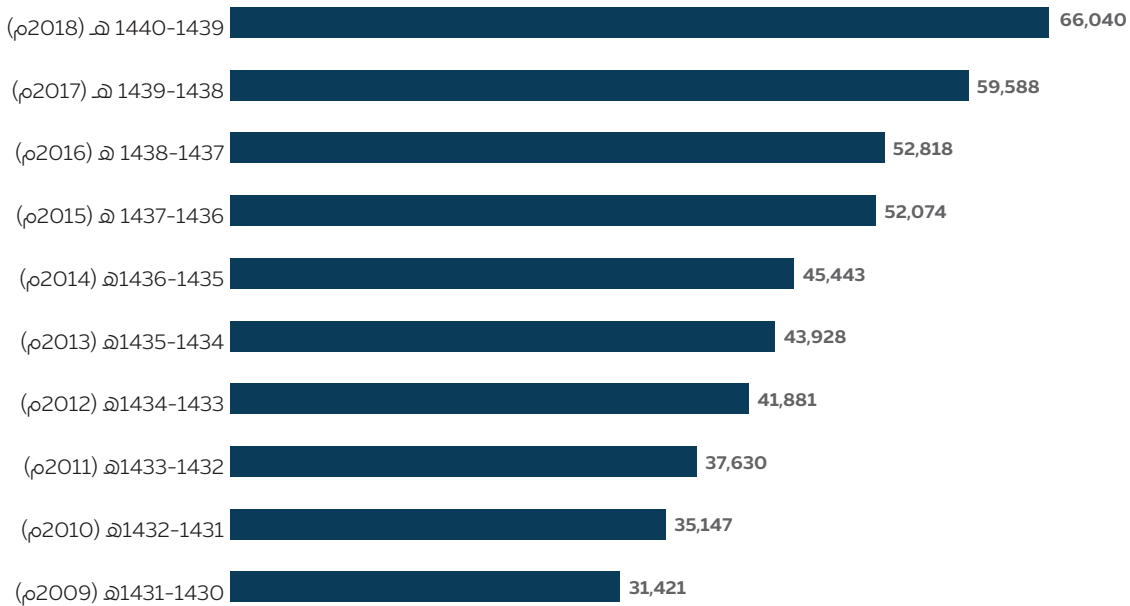
الصناعات الكيميائية

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيميائية (بملايين الريالات)

1436/1435 هـ (2014م)	31,421 مليون ريال
1437/1436 هـ (2015م)	35,147 مليون ريال
1438/1437 هـ (2016م)	37,630 مليون ريال
1439/1438 هـ (2017م)	41,881 مليون ريال
1440/1439 هـ (2018م)	43,928 مليون ريال

الشكل رقم (2)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيميائية (بملايين الريالات)



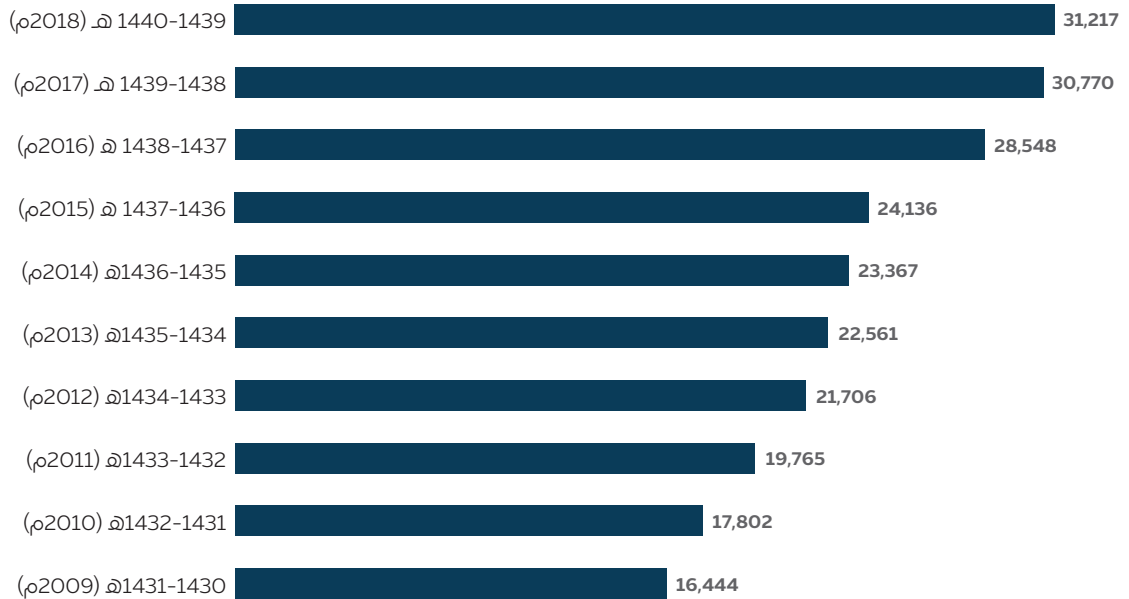
الصناعات الهندسية

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)

1436/1435 هـ (2014م)	23,367 مليون ريال	1431/1430 هـ (2009م)	16,444 مليون ريال
1437/1436 هـ (2015م)	24,136 مليون ريال	1432/1431 هـ (2010م)	17,802 مليون ريال
1438/1437 هـ (2016م)	28,548 مليون ريال	1433/1432 هـ (2011م)	19,765 مليون ريال
1439/1438 هـ (2017م)	30,770 مليون ريال	1434/1433 هـ (2012م)	21,706 مليون ريال
1440/1439 هـ (2018م)	31,217 مليون ريال	1435/1434 هـ (2013م)	22,561 مليون ريال

شكل رقم (3)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)



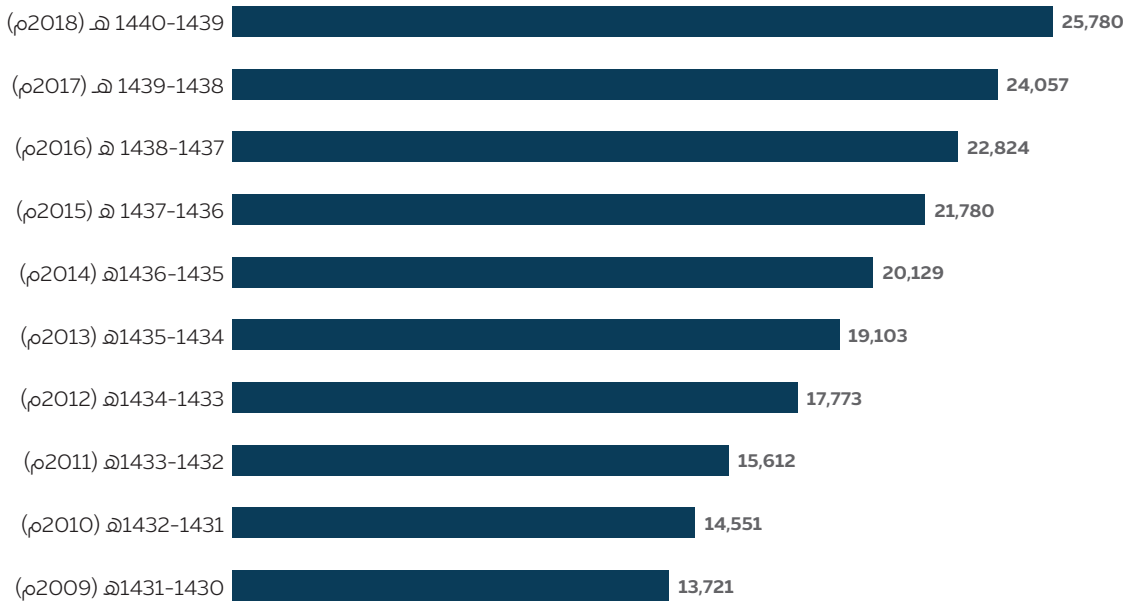
الصناعات الاستهلاكية

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)

1436/1435 هـ (2014م)	20,129 مليون ريال	1431/1430 هـ (2009م)	13,721 مليون ريال
1437/1436 هـ (2015م)	21,780 مليون ريال	1432/1431 هـ (2010م)	14,551 مليون ريال
1438/1437 هـ (2016م)	22,824 مليون ريال	1433/1432 هـ (2011م)	15,612 مليون ريال
1439/1438 هـ (2017م)	24,057 مليون ريال	1434/1433 هـ (2012م)	17,773 مليون ريال
1440/1439 هـ (2018م)	25,780 مليون ريال	1435/1434 هـ (2013م)	19,103 مليون ريال

شكل رقم (4)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)



صناعة الأسمنت

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت (بملايين الريالات)

1436/1435 هـ (2014م)	11,603 مليون ريال	1431/1430 هـ (2009م)	9,695 مليون ريال
1437/1436 هـ (2015م)	11,603 مليون ريال	1432/1431 هـ (2010م)	9,695 مليون ريال
1438/1437 هـ (2016م)	12,503 مليون ريال	1433/1432 هـ (2011م)	9,784 مليون ريال
1439/1438 هـ (2017م)	12,503 مليون ريال	1434/1433 هـ (2012م)	10,213 مليون ريال
1440/1439 هـ (2018م)	12,643 مليون ريال	1435/1434 هـ (2013م)	11,515 مليون ريال

شكل رقم (5)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت (بملايين الريالات)

1440-1439 هـ (2018م)	12,643
1439-1438 هـ (2017م)	12,503
1438-1437 هـ (2016م)	12,503
1437-1436 هـ (2015م)	11,603
1436-1435 هـ (2014م)	11,603
1435-1434 هـ (2013م)	11,515
1434-1433 هـ (2012م)	10,213
1433-1432 هـ (2011م)	9,784
1432-1431 هـ (2010م)	9,695
1431-1430 هـ (2009م)	9,695



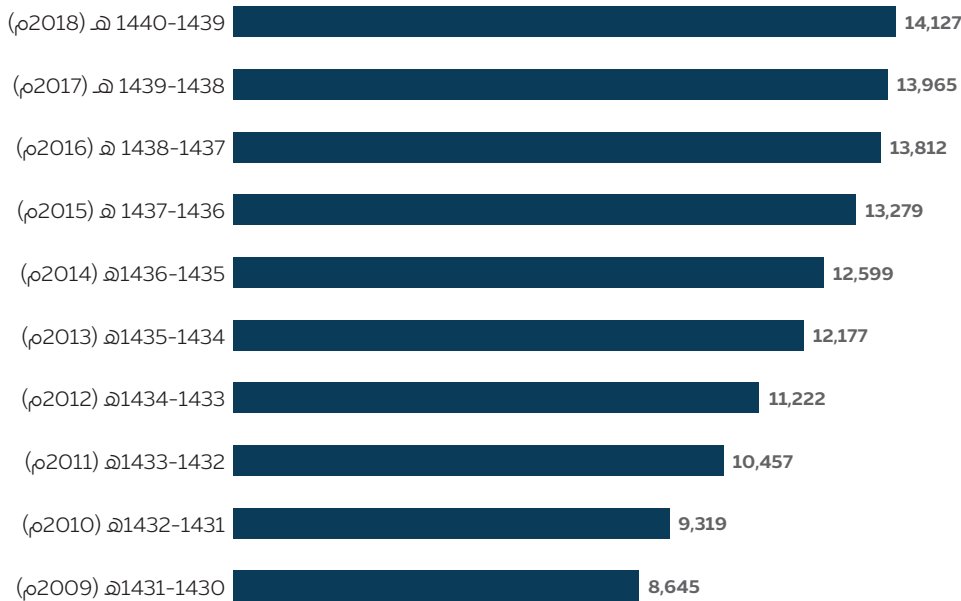
صناعة مواد البناء الأخرى

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)

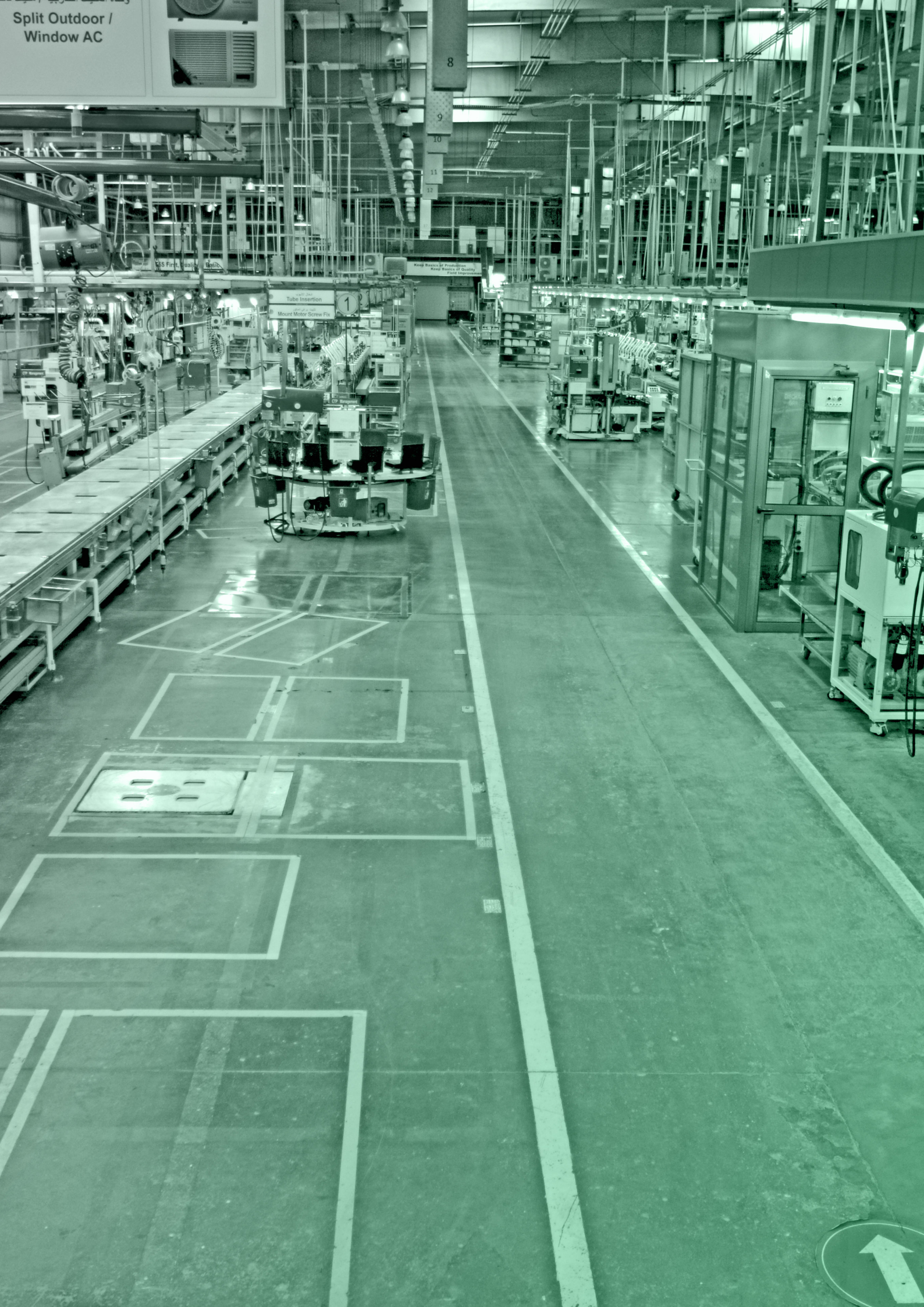
1436/1435 هـ (2014م)	12,599 مليون ريال	1431/1430 هـ (2009م)	8,645 مليون ريال
1437/1436 هـ (2015م)	13,279 مليون ريال	1432/1431 هـ (2010م)	9,319 مليون ريال
1438/1437 هـ (2016م)	13,812 مليون ريال	1433/1432 هـ (2011م)	10,457 مليون ريال
1439/1438 هـ (2017م)	13,965 مليون ريال	1434/1433 هـ (2012م)	11,222 مليون ريال
1440/1439 هـ (2018م)	14,127 مليون ريال	1435/1434 هـ (2013م)	12,177 مليون ريال

شكل رقم (6)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)



Split Outdoor /
Window AC



بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة وقيمة القروض المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

الصناعات الاستهلاكية

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
32	1,723
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
876	25,780

المنتجات الخشبية

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
1	11
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
27	314



المواد الغذائية

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
12	1,494
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
410	15,269



الأثاث الخشبي

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
2	18
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
67	539



المربطات والمشروبات

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
0	0
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
93	2,666



منتجات الورق

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
13	184
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
127	4,087



النسيج

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
3	12
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
89	2,533



الطباعة

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
0	0
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
37	227



منتجات الجلود والمواد البديلة

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
1	4
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
26	145



بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة بقيمة القروض المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

الصناعات الكيماوية

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
38	6,452
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
839	66,040

منتجات المطاط

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
1	3
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
25	850



الكيماويات

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
23	6,196
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
400	53,849



منتجات البلاستيك

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
11	190
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
361	6,980



منتجات النفط والغاز

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
3	63
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
53	4,361



صناعة مواد البناء

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
5	162
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
490	14,127

مواد البناء الأخرى

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
0	142
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
389	8,320



المنتجات الخزفية

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
4	17
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
22	1,982



منتجات الزجاج

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
1	3
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
79	3,825



بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

الصناعات الهندسية

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
29	448
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
881	31,218

المعدات الكهربائية

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
5	85
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
157	3,706



المنتجات المعدنية

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
13	259
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
538	20,772



معدات النقل

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
1	8
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
72	5,131



الماكينات والآليات

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
10	96
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
114	1,609



صناعة الإسمنت

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
0	140
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
33	12,643

الصناعات الأخرى

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
6	515
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
99	7,571

المجموع

عدد المشاريع	قيمة القروض
خلال 2018م	خلال 2018م
110	**9,440
المجموع التراكمي	المجموع التراكمي
*3218	***157,379

* منها (691) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها
** اعتمدت للمساهمة في تمويل (110) مشروعاً جديداً وتوسعة (24) مشروعاً قائماً.
*** منها (16093) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.



بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة وقيمة القروض المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة

مكة المكرمة

عدد المشاريع	قيمة القروض	
31	5,934	خلال 2018م
762	30,725	المجموع التراكمي



الرياض

عدد المشاريع	قيمة القروض	
32	1,231	خلال 2018م
1148	28,863	المجموع التراكمي



القصيم

عدد المشاريع	قيمة القروض	
4	313	خلال 2018م
83	1,960	المجموع التراكمي



المدينة المنورة

عدد المشاريع	قيمة القروض	
6	577	خلال 2018م
166	20,636	المجموع التراكمي



عسير

عدد المشاريع	قيمة القروض	
4	31	خلال 2018م
63	1,296	المجموع التراكمي



المنطقة الشرقية

عدد المشاريع	قيمة القروض	
25	1,251	خلال 2018م
815	61,795	المجموع التراكمي



حائل

عدد المشاريع	قيمة القروض	
3	15	خلال 2018م
42	2,321	المجموع التراكمي



تبوك

عدد المشاريع	قيمة القروض	
2	62	خلال 2018م
16	682	المجموع التراكمي



نجران				جازان			
عدد المشاريع	قيمة القروض			عدد المشاريع	قيمة القروض		
1	9	خلال 2018م		0	0	خلال 2018م	
28	1,265	المجموع التراكمي		41	4,160	المجموع التراكمي	
الباحة				الحدود الشمالية			
عدد المشاريع	قيمة القروض			عدد المشاريع	قيمة القروض		
2	17	خلال 2018م		0	0	خلال 2018م	
16	77	المجموع التراكمي		13	3,250	المجموع التراكمي	
الجوف				المجموع			
عدد المشاريع	قيمة القروض			عدد المشاريع	قيمة القروض		
0	0	خلال 2018م		110	9,440	خلال 2018م	
25	349	المجموع التراكمي		3218	157,379	المجموع التراكمي	

المجموع

عدد المشاريع	قيمة القروض		
110	9,440	خلال 2018م	
3218	157,379	المجموع التراكمي	

* منها (691) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها

** اعتمدت للمساهمة في تمويل (110) مشروعاً جديداً وتوسعة (24) مشروعاً قائماً.

*** منها (16093) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.



